



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندى



كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية
بالشركات الصناعية

"دراسة ميدانية علي شركة أسمنت عطبرة المحدودة وشركة أسمنت السلام"

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الدارس : محمد موسى أحمد عباس

إشراف الدكتور : مهند جعفر حسن حبيب

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال – جامعة شندى

شعبان 1437 هـ – مايو 2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

قال الله تعالى:

**(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ
زِدْنِي عِلْمًا)**

صدق الله العظيم

سورة طه الآية (114)

الإهداء

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

العبيبة والدتي

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأثواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير

والدي العزيز

إلى من هم أقرب إليّ من روحي

إلى من شاركني حزن ألام وأضائوا لنا الطريق وتنازلوا عن حقوقهم لإرضائنا

إخوتي

إلي من ظلوا شموعاً تحترق لتضيئ لنا الطريق

أساتذتنا الأجلاء

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتتطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي

هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني

أصدقائي

الباحث

الشكر والتقدير

قال تعالى: (لَنْ شَكَرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ)

صدق الله العظيم

الحمد لله والشكر أولاً وأخيراً للواحد الفرد الصمد،،، ثم أسمى آيات الشكر والثناء،،، ربما عجزت عن تبليغها السننتنا لكل من كان نبزاساً ودليلاً لهذا العمل ليخرج بهذه الصورة المتواضعة،،،، وأخص بالشكر والتقدير إلي الهرم الشامخ جامعة شندي التي نهلت من فيضها كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، وكذلك الشكر والتقدير إلي

الدكتور / مهند جعفر حسن حبيب

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ولم يتواني في تقديم العون والمساعدة لإنجاز هذا البحث فجزاه الله عني كل خير وله مني كل التقدير والاحترام.

والشكر لكل من المهندس أسامة عثمان أحمد عباس والأستاذ شمس الدين أحمد علي

والمهندس أبوبكر عبد الوهاب الأمير والأستاذ أمير سليمان أبوقرون وكذلك الشكر

موصول لكل من ساعدني بالنصح والإرشاد حتي خرج هذا البحث في ثوبه القشيب ، ثم

من بعد ذلك شكري لشركة أسمنت عطبرة وأسمنت السلام وأسرة مكتبة جامعة السودان،

أسرة مكتبة جامعة النيلين وأسرة مكتبة جامعة الخرطوم.

الباحث

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	فهرس الموضوعات
هـ	فهرس الجداول
ز	فهرس الأشكال
ح	فهرس الملاحق
ط	المستخلص
ي	Abstract
	المقدمة
2	أولاً: الإطار المنهجي للبحث
7	ثانياً: الدراسات السابقة
	الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
21	المبحث الأول: نشأة وتطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
33	المبحث الثاني: مفاهيم وأتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
	الفصل الثاني : الاطار النظري للقياس والأفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية
44	المبحث الأول: القياس والأفصاح المحاسبي
57	المبحث الثاني: القوائم المالية
	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية
71	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن الشركات محل الدراسة
78	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة، تحليل بيانات الدراسة وأختبار فرضياتها
	الخاتمة
108	أولاً: النتائج
110	ثانياً: التوصيات
112	قائمة المراجع والمصادر
119	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	قائمة المركز المالي (الميزانية)	1/2/2
64	قائمة الدخل	2/2/2
65	قائمة الأرباح المحتجزة	3/2/2
67	قائمة التدفقات النقدية	4/2/2
73	الطاقة الانتاجية للأفران بمصنع أسمنت عطبرة وتاريخ تركيبها	1/1/3
73	الأنتاج في بعض السنوات قبل الخصصة وبعدها بمصنع أسمنت عطبرة	2/1/3
80	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية	1/2/3
81	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	2/2/3
82	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص	3/2/3
83	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي	4/2/3
84	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	5/2/3
85	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى للفرضية الأولى	6/2/3
86	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية للفرضية الأولى	7/2/3
87	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة للفرضية الأولى	8/2/3
87	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة للفرضية الأولى	9/2/3
88	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة للفرضية الأولى	10/2/3
89	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى للفرضية الثانية	11/2/3
89	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية للفرضية الثانية	12/2/3
90	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة للفرضية الثانية	13/2/3
91	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة للفرضية الثانية	14/2/3
91	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة للفرضية الثانية	15/2/3
92	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى للفرضية الثالثة	16/2/3
93	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية للفرضية الثالثة	17/2/3
93	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	18/2/3
94	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	19/2/3

95	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	20/2/3
96	مستوي الموافقة بناءً علي مقياس ليكارت الخماسي	21/2/3
96	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي أسئلة الفرضية الأولى	22/2/3
97	نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي أسئلة الفرضية الأولى	23/2/3
100	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي أسئلة الفرضية الثانية	24/2/3
102	نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي أسئلة الفرضية الثانية	25/2/3
104	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي أسئلة الفرضية الثالثة	26/2/3
106	نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي أسئلة الفرضية الثالثة	27/2/3

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
74	الهيكل التنظيمي لشركة أسمنت عطبرة	1/1/3
77	الهيكل التنظيمي لمصنع أسمنت السلام	2/1/3
80	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية	1/2/3
81	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	2/2/3
82	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص	3/2/3
83	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المسمي الوظيفي	4/2/3
84	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	5/2/3

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
119	خطاب التحكيم	1
120	الاستبانة	2
124	قائمة المحكمين	3

المستخلص

تناولت الدراسة دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية بالشركات الصناعية، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مما يؤثر علي المجتمع، وعدم الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية. أعمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والمنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، هدفت الدراسة الي معرفة مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية مع ضرورة الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في تلك الشركات. تبنت الدراسة عدد من الفرضيات: "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقياس الأنشطة الاجتماعية " " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية " " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي والعائد الاجتماعي في الشركات الصناعية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود نظام سليم لأنشطة المسؤولية الاجتماعية مكن من قياس وإعداد تقارير الأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية وأتخاذ قرارات رشيدة. بناءً علي هذه النتائج خلصت الدراسة الي عدة توصيات أهمها: إلتزام الشركات الصناعية بتفعيل النظام المحاسبي لضمان دقة القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتوسيع مستوي الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للأنشطة الاجتماعية .

Abstract:

The study dealt the role of accounting for social responsibility in the measurement of social activities of industrial companies ,the problem was the lack of interest of industrial companies to disclose on social responsibility and the impact of its operations to the community and the lack of attention to the disclosure of social responsibility in the financial lists .

The study adopted the historic curriculum, inductive reasoning and curriculum of the descriptive analytical work ,aimed at the study to know the concept of accounting for social responsibility and role in the measurement of social activities in the industrial companies with the need for disclosure of social activities in those companies.

The study claimed responsibility for a number of assumptions there is a statistically significant relationship between accounting for social responsibility and social activities, there is a statistically significant relationship between accounting for social responsibility and accounting disclosure in financial lists also there is a statistically significant relationship between accounting for social responsibility to the local community and social return .

The study made several of the results of the most important of which are: the existence of a sound system for the activities of social responsibility has enabled the measurement of the preparation of the reports of the social activities in the financial lists and rational decisions.

According to these results the study concluded several recommendations ,the most important: the commitment of the industrial companies and the activation of the accounting system to ensure the accuracy of accounting measurement of the activities of the social responsibility also expand the level of disclosure and transparency in the financial lists for social activities.

المقدمة وتشتمل علي :

أولاً : الاطار المنهجي للبحث

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً: الاطار المنهجي للبحث

تمهيد:

علم المحاسبة علم اجتماعي تجده مرتبط بالعديد من العلوم الاخرى لتحقيق مصالح البشر كالملاك والمستثمرين وادارة المشروع والجهات الحكومية واطراف اخرى عديدة. ومن المعروف ان طبيعة بيئة العمل المحلية تتطور بما يلائم احتياجات ومتطلبات وجب علي المشروع تطوير ألياته واجرائته بشكل مستمر.

ومن المعلوم ان الثورة الصناعية قد اثرت علي التطورات في الانظمة الاقتصادية بشكل متتالي ومهم لدول العالم الصناعي وما كان لها من نتائج علي اقتصاديات العالم من خلال توسع نشاط المشروعات الامر الذي إدي الي زيادة التأثير علي المجتمع سواء كان التأثير ايجابيا او سلبيا. وفي الأونة الأخيرة من القرن العشرين تزايد الأهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية. وقد لقيت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اهتماماً من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية باعتبارها مصدر المعلومات اللازمة لتحقيق مايسمي بالالتمية المستدامة بالدول المختلفة. لذا من المنطق علي الفكر أن يستجيب للتغيرات الاجتماعية في المجتمعات لأتخاذ قرارات رشيدة.

في ضوء ماتقدم كان لابد من الدراسة والخوض في الدور الذي تلعبه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية لتؤدي بالنهاية الي وضوح الرؤيا في تحديد حجم الأداء الاجتماعي والمتطلبات الذي ينبغي علي المنشآت الألتزام بها لغرض تعظيم هامش الربحية الإقتصادية وإمكانية قيامها لخدمة المجتمع.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم اهتمام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مما تؤثر عملياتها علي المجتمع. وعدم اهتمام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية وعدم إدراكها لاهميته وبالتالي عدم معرفتها بتأثيره في قرارات مستخدمي القوائم المالية. وعليه فان مشكلة البحث تتلخص في الأجابة عن الاسئلة التالية:

1. هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية ؟
2. هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والأفصاح المحاسبي في القوائم المالية بالشركات الصناعية ؟
3. هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي والعائد الاجتماعي في الشركات الصناعية ؟

أهمية البحث:

تنقسم الي أهمية علمية وأهمية عملية :

أولاً : الأهمية العلمية : تكمن في كونه تناول احد المواضيع الهامة والحديثة فالمؤسسة الاقتصادية باعتبارها المصدر الرئيسي للثورة والاداة الفاعلة في اقتصاد اي دولة معينة. وذلك بالمساهمة في تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية والمحافظة علي المجتمع وخلق بيئة عمل معافاة وعادلة توزيع الخدمات .

ثانياً: الأهمية العملية : تتمثل في عرض تقارير تفصح عن الاداء الاجتماعي ليلبي ويشبع رغبات العديد من الاطراف المختصة للدولة والمستثمرين والمستهلكين والمجتمع المحلي.

أهداف البحث:

يرمى البحث الي تحقيق الأهداف التالية :

1. تسليط الضوء علي التطورات الحديثة في مجال الفكر المحاسبي والتي تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرع منها.

2. التأكد علي ضرورة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بالشركات الصناعية

3. تقييم الدور التي تقوم به المحاسبة الاجتماعية في مساعدة المستثمرين عن اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4. التعرف علي اسهامات الباحثين في كيفية قياس الاداء الاجتماعي للشركات الصناعية .

5. التوصل الي مجموعات من النتائج والتوصيات التي قد تساهم في ادارة افضل لمقومات محاسبة الاداء الاجتماعي في قياس الانشطة الاجتماعية سوي من ناحية من يقوم بعملية المحاسبة او من ناحية المستثمرين من المعلومات التي يتم الافصاح عنها.

فرضيات البحث:

يقوم البحث علي إختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقياس الأنشطة الاجتماعية.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والأفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي والعائد الاجتماعي في الشركات الصناعية.

منهجية البحث:

أعتمد البحث علي مناهج متعددة منها :

المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

المنهج الاستنباطي: وذلك لتحديد محاور البحث وصياغة الفرضيات.

المنهج الاستقرائي: لاختبار فرضيات البحث.

المنهج الوصفي التحليلي: لجمع وتحليل البيانات الدراسة .

مصادر جمع البيانات :

تتمثل مصادر جمع البيانات في الاتي:

1. المصادر الاولية: أداة الدراسة الاستبانة .

2. المصادر الثانوية: المراجع والكتب والدوريات والرسائل الجامعية .

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الاتي:

الحدود المكانية: ولاية نهر النيل شركة أسمنت عطبرة وشركة أسمنت السلام .

الحدود الزمانية: 2016م .

هيكـل البـحث:

قسم البحث الي مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، أشتملت المقدمة علي الاطار المنهجي والدراسات السابقة، تناول الفصل الأول الاطار المفاهيمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ويحتوي علي مبحثين: المبحث الأول نشأة وتطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والمبحث الثاني مفاهيم واتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. تناول الفصل الثاني الاطار النظري للقياس والافصاح تعن الأنشطة الأقتصادية في القوائم المالية ويحتوي علي مبحثين: المبحث الأول القياس والافصاح المحاسبي، والمبحث الثاني القوائم المالية. الفصل الثالث الدراسة الميدانية ويحتوي علي مبحثين: المبحث الأول اجراءات الدراسة الميدانية، والمبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات. واخيرا الخاتمة وتحتوي علي النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث

1 . دراسة محمد (1978م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة المحاسبة الإجتماعية، حيث هدفت الدراسة الي تقييم الدراسات التي تناولت موضوع المحاسبة الإجتماعية بغرض أطار شامل لها يكون أساساً لنظرية المحاسبة الإجتماعية، ويتضمن كل من الأهداف والمفاهيم وأساليب القياس وأسس أعداد القوائم والتقارير النهائية وكذلك دراسة أمكانية التطبيق لهذا الاطار الشامل للمحاسبة الإجتماعية في الوحدات الاقتصادية، توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها تتصف معظم أنشطة المشروع بثلاث جوانب، جانب مالي، جانب إداري، جانب إجتماعي وتختلف الأهمية النسبية لكل جانب تبعا لطبيعة نشاط المشروع، ونوعية النشاط في حد ذاته. لم تلق المحاسبة الإجتماعية الأهتمام من الهيئات العلمية والمهنية مثل الفروع الأخرى من المحاسبة، وكان نتيجة ذلك عدم ظهور مفاهيم جديدة متعارف عليها، أن استخدام معايير مقبولة قبولاً عاماً تحكم إعداد التقارير والقوائم المالية. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة توفير نظام معلومات متكامل وذلك من خلال إعداد نظام للمحاسبة الإجتماعية بجانب الأنظمة المحاسبية الأخرى.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. في ان الدراسة تناولت موضوع تقييم الدراسات التي تناولت المحاسبة الاجتماعية بغرض أطار شامل لها لتكون أساساً لنظرية المحاسبة الاجتماعية، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية بالشركات الصناعية .

(1) محمد سمير الصبان ، المحاسبة الإجتماعية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، العدد1 ، 1978م) ، ص ص

2 . دراسة أحمد (1980م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة مدى إمكانية تطوير مكونات الاطار العملي والاجرائي للمحاسبة ليشمل في طياته قياس وعرض المعلومات المحاسبية التي توضح المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي. حيث هدفت الدراسة الي توضيح مدى إمكانية إجراء القياس المحاسبي والتقارير عن الأداء الإجتماعي للمشروعات الاقتصادية. وقد أستخدم الباحث إصطلاح محاسبة المسؤولية الاجتماعية للتعبير عن الاطار العلمي والإجراءات المحاسبية اللازمة لإعداد المعلومات المحاسبية للاداء الإجتماعي للمنشأة الاقتصادية. توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها انه اصبح من المتعارف عليه بين الباحثين في مجالات المحاسبة والإدارة والاقتصاد وعلم النفس وبين المشروعات الاقتصادية نفسها أن هنالك ما يطلق عليه المسؤولية الاجتماعية للمنشأة الاقتصادية.تتطلب محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضرورة أنجاز مجموعة من الإجراءات الخاصة بالمراجعة الإجتماعية. يمثل إصطلاح محاسبة المسؤولية الاجتماعية أصطلاحاً ملائماً للتعبير عن الاطار العلمي والاجرائي لاعداد المعلومات المحاسبية عن الاداء الإجتماعي. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة مراجعة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والتقارير التي تم إعدادها عن طريق إجراءات محاسبة المسؤولية الإجتماعية.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. في أن الدراسة تناولت مدى إمكانية تطوير مكونات الاطار العملي والاجرائي للمحاسبة ليشمل في طياته قياس وعرض المعلومات المحاسبية التي توضح المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية بالشركات الصناعية.

(1) أحمد فرغلي محمد، اتجاهات الفكر المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة كلية العلوم الإدارية (الرياض : جامعة الرياض ، المجلد السابع ، 1980م) ، ص ص 62 - 93 .

3 . دراسة عبد الكريم (1995)⁽¹⁾

تناولت الدراسة القياس والتقير في المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية - نظريا وتطبيقيا، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أنه علي الرغم من الأهتمام الكبير الذي حظيت به المسؤولية الإجتماعية وقياسها وترجمتها الي لغة الأرقام والكم الأ أن التقدم المستهدف لتحديد أسلوب منهجي لقياس هذه المسؤولية والتقير عنها لايزال يحتاج الي مزيد من البحث والدراسة، تناول الباحث هذا الموضوع بالدراسة الأكاديمية من خلال ما أتيح له من مراجع ودوريات ومجلات مخصصة للوقوف علي أهم المتغيرات النظرية التي تحكم هذا الفرع المحاسبي الجديد بالاضافة الي الدراسة الميدانية، تهدف الدراسة الي دراسة مشكلة القياس والاتجاهات للافصاح عن المعلومات الإجتماعية بالمنشأة وأقتراح نموذج للإفصاح. كما هدفت للتحقق من صحة الفروض التالية: عدم أستقرار الفكر المحاسبي أو التقير العملي علي اتجاهات عامة وأبعاد محددة بشأن الكثير من الأمور الخاصة بموضوع القياس والتقير عن معلومات الأداء الإجتماعي. عدم مراعاة المشروعات الصناعية لرغبات واحتياجات المجتمع وقلة الأنشطة الإجتماعية التي تساهم فيها. وتوصلت الدراسة الي مجموعة مجموعة من النتائج أهمها العمل علي زيادة وعي المستويات الإدارية العليا والوسطى بأهمية المسؤولية الإجتماعية للمنشأة.إلتزام المنشأة بإدراج بعض الأهداف الإجتماعية في موازنتها التخطيطية والأفصاح عن النتائج وتقييمها. حيث خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها علي المحاسبين بذل المزيد من الجهد وأن ينمو قدرتهم ومهاراتهم بالمسؤولية الإجتماعية.

يلاحظ الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. أن هذه الدراسة تناولت القياس والتقير في المحاسبة عن المسؤولة الاجتماعية نظرياً وتطبيقياً، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية بالشركات الصناعية.

⁽¹⁾عبد الكريم عمر الشبلي ، القياس والتقير في المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية - نظرياً وتطبيقياً (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيبان ، 1995م) .

4 . دراسة يوسف (1996م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة محاسبة المسؤولية الإجتماعية والشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. ومعرفة مدى إستعدادهم لتحمل تلك المسؤولية. تمثلت مشكلة الدراسة في بيان الشركات حول ضرورة وجود نظام محاسبي للافصاح عن أدائها الإجتماعي فضلا عن إجراء مسح للتقارير السنوية لتلك الشركات لمعرفة مدى إفصاحها عن إدائها الإجتماعي. توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها صانعي القرارات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي بمختلف القطاعات يدركون مفهوم المسؤولية الإجتماعية بمعناها الواسع. المجتمع المحلي لا يعطي الأهتمام الذي يستحقه من قبل الشركات ويبدو ان الشركات تعتبر الأهتمام بالمجتمع المحلي من مسؤولية الدولة. خرجت الدراسة الي عدد من التوصيات أهمها ضرورة إجراء دراسات وأبحاث لوضع أنموذج محاسبي للمسؤولية الإجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق معاً ويمكن للشركات تطبيقه بتكلفة مقبولة.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. علي أن هذه الدراسة تناولت محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية.

5 . دراسة مجيد (1998)⁽²⁾

تناولت الدراسة المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف الإسلامية ومدى إتساقها مع المفاهيم المحاسبية المتعارف عليها، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة البعد الفلسفي ومشاكل التقييم والقياس والمعايير التي تحكم القياس الإجتماعي في تلك المصارف. وتوصلت الدراسة الي مجموعة من

⁽¹⁾ يوسف جهماني ، محاسبة المسؤولية الإجتماعية والشركات المساهمة العامة ، مجلة أبحاث اليرموك ، (عمان : العدد الرابع ، 1996م) ، ص ص

85 - 45.

⁽²⁾ مجيد جاسم الشرع ، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ومدى إتساقها مع المفاهيم المتعارف عليها ، مجلة المحاسب

القانوني العربي ،(عمان : جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 106 ، 1998م) ، ص ص 92 - 117 .

النتائج أهمها يختلف مفهوم التكاليف الإجتماعية في المحاسبة التقليدية عن المفهوم السائد في المصارف الإسلامية غير أنه لا يوجد أختلاف في التطبيق من الناحية العملية. يتطلب قياس الاداء الإجتماعي في المصارف الإسلامية بعض المعايير كميّار السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة و معيار حفظ المال وتنميته وفقاً للأحكام الإسلامية. حيث خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة وجود بدائل لمفاهيم وطرق وقياس تتلاءم وطبيعة العمليات في المصارف الإسلامية تقرها الهيئات المهنية المتخصصة.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. علي أن هذه الدراسة تناولت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ومدى اتساقها مع المفاهيم المتعارف عليها ، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية.

6 . دراسة ريباد وآخرون (2002م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي، وهدفت الدراسة الي توضيح طبيعة المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التعرض الي مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها ومن ثم مفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. توضيح أثر المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في نتائج عملية التحليل المالي م خلال توضيح أهم المؤشرات والنسب المالية التي يمكن أن تتأثر بصورة مباشرة. توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها تحتل المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة في الوحدات الاقتصادية نظراً لمل يمكن أن توديه من خدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية. ضرورة وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقوم بإنتاج تلك المعلومات وهو يمثل نظاماً فرعياً ضمن نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة قيام الوحدة الاقتصادية بالافصاح

(1) زياد يحي وآخرون ، أهمية المعلومات المحاسبية في المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق علي شركة الجارز لإنتاج الموارد الإنشائية ،(بغداد : مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 24 ، العدد 67 ، 2002م).ص ص 193 - 207 .

عن نشاطاتها ومساهماتها الإجتماعية بصورة دورية لكي يتمكن قراء القوائم المالية من التعرف علي طبيعة النشاطات والمساهمات للوحدة الاقتصادية بشكل مكتمل وشامل.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية.علي أن هذه الدراسة تناولت أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية.

7 . دراسة ماجد وغازي (2006م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة مدي مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الإجتماعية أو مدي الأفصاح المحاسبي عنها، وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف مشاركة الشركات الصناعية الاردنية والمحافظة علي البيئة، حيث هدفت الدراسة الي معرفة مدي قيام الشركات الأردنية بالمشاركة في النشاطات الإجتماعية والمحافظة علي البيئة وذلك من خلال الدراسة الميدانية وتحليل إمكانية أن تقوم هذه الشركات بتقديم دورها المطلوب تجاه المجتمع وأظهر أثر مشاركة هذه الشركات في النشاطات الإجتماعية والبيئية علي التنمية الاقتصادية في الأردن، توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها أن الشركات الصناعية الأردنية تهتم بالمحافظة علي البيئة ومحاربة الفقر والبطالة وخدمة التعليم والصحة للعاملين والمجتمع المحلي. أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالافصاح عن هذه الخدمات في سجلاتها الرسمية والافصاح عنها رسمياً في القوائم المالية التي تنشر سنوياً. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها تفعيل التشريعات الخاصة بتقديم الشركات للخدمات الإجتماعية لأفراد المجتمع المحلي وإلزام هذه الشركات بتخصيص نسبة محددة من أرباحها ضمن الأحتياطات لمواجهة إلتزامات الأنشطة الإجتماعية والبيئية.

(1) ماجد عادل وغازي فلاح ، مدي مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في الأنشطة الإجتماعية ومدي الافصاح المحاسبي عنها ، مجلة المحاسبة والإدارة (القاهرة : جامعة القاهرة ، مكتبة التجارة ، العدد 67 ، 2006م). ص ص 61 - 104 .

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. علي أن هذه الدراسة تناولت مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في الأنشطة الاجتماعية ودى الإفصاح المحاسبي عنها ، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية.

8 . دراسة الهادي (2006م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود إطار محدد لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية الأمر الذي أدى الي تدني أهتمام منظمات الأعمال بأداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، هدفت الدراسة الي دراسة مفهوم وأهداف ومقومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وطرق الإفصاح عن أثار الأنشطة الاجتماعية في هذه المنظمات، أستخدم الباحث في هذه الدراسة كل من المنهج الأستنباطي والأستقرائي والوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتبنت الدراسة الفرضيات التالية لايوجد اطار محدد لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وايضا تفقدها لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية الي مقاييس محددة.وتدني الأهتمام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية لدي منظمات الأعمال. توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها لايوجد اتفاق واضح حول أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية.عدم موضوعية أساليب القياس في محاسبة المسؤولية الاجتماعية.خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة حصر أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في نطاق محدد وبشكل دقيق.وكذلك ضرورة تطوير أساليب القياس في محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتصبح أكثر واقعية.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. علي أن هذه الدراسة تناولت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية.

(1) الهادي ابراهيم فضايلو ، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال ،دراسة تحليلية تطبيقية ،بالتطبيق علي مصنع الكنوز للصابون والجلسرين (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2006م) .

9 . دراسة يوسف (2007م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية في قطاع غزة، هدفت الدراسة الي تحديد مفهوم المحاسبة الإجتماعية ودراسة أساليب التكلفة والعائد الإجتماعي، وكذلك التعرف علي أسس وأساليب الافصاح عن معلومات المسؤولية الإجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة، وأقتراح أنموذج المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية للشركات تتضمن مفاهيمه ومتغيراته مع ظروف تركيبية البنيان الاجتماعي والاقتصادي لدول العالم النامي علما والعالم العربي خاصة. توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها أن مشكلة القياس لا تكمن في التكاليف الاجتماعية المباشرة بل في قياس التكاليف الاجتماعية غير المباشرة والتي تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار، ان المحاسبة الاجتماعية لم تحظي بأهتمام المنظمات المهنية في الدول النامية.وان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساعد علي تحديد وقياس صافي المساهمات لمنظمات الاعمال .خلصت الدراسة الي عدة توصيات أهمها أن الانشطة الاجتماعية تؤثر في نتائج النشاط الاقتصادي، والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تغطي القدر الكافي من الأهتمام من جانب المنظمات المهنية ومن جانب أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بالجامعات الفلسطينية.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. علي أن هذه الدراسة تناولت مدى تطبيق القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات الصناعية في قطاع غزة، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية.

(1) يوسف جربوع ، مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة ،(غزة : مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد 15 ، العدد 1 ، 2007م)، ص ص 239 - 281 .

10 . دراسة ماهر (2009)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة مدي إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية من قبل الشركات المساهمة، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ما مدي إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الأقتصادية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، هدفت الدراسة الي التعرف علي مدي أدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الأقتصادية وايضا التعرف علي مدي توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الأقتصادية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تبنت الدراسة فرضية تدرك إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مفهوم المسؤولية الأقتصادية بمعناها الواسع، استخدمت الدراسة المنهج الإستبساطي والمنهج الإستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها إن إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تدرك مفهوم المسؤولية الأقتصادية بمعناها الواسع الا أنهم لايعيرون مجالاتها المختلفة نفس الأهتمام فالمستهلكون يحظون بالاولوية ثم الموارد البشرية يليها البيئة وأخيراً المجتمع المحلي. أن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الأقتصادية يتطلب توفر كادر محاسبي كفوء وتوفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الأقتصادية. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الأقتصادية بكافة جوانبها وأستخدامها كنظام معلومات إجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة أبتداءً من الشركة نفسها وأنتهاءً بالمستثمر والمواطن.

(1) ماهر موسي اللولو ، مدي إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الأقتصادية من قبل الشركات المساهمة العامة ، دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، (غزة : رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الإسلامية ، 2009).

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. علي أن هذه الدراسة تناولت مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية في السودان.

11 . دراسة نواف (2010م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية، هدفت الدراسة الي بيان ما اذا كانت شركة مصفاة البترول الاردنية تقيس تكاليف الانشطة الاجتماعية في القوائم المالية لها، ونفصح عن تلك التكاليف محاسبياً، تبنت الدراسة فرضية: لاتقوم شركة مصفاة البترول الاردنية بقياس تكاليف تنمية العاملين والافصاح عنها في القوائم المالية، وايضا لاتقيس الشركة حماية البيئة والافصاح عنها كما لاتقيس الشركة أنشطة خدمة المجتمع، وتوصلت الدراسة الي عده نتائج اهمها أن الشركة عينة الدراسة لاتقوم بتطبيق القياس والافصاح للمحاسبة الاجتماعية. أوصت الدراسة بأن يتم تطوير النظام المحاسبي للشركة المذكورة بحيث يشمل علي البيانات والمعلومات المتعلقة بالانشطة الاجتماعية، حيث خرجت الدراسة بعدد من التوصيات اهمها ضرورة قياس الشركة بتركيب معدات فلاتر لتنقية الهواء وايضا الالتزام بتشغيل المعاقين.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. علي أن هذه الدراسة تناولت القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والأفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، بينما الدراسة

⁽¹⁾ نواف حامد محمد العليمان ، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية (دمشق ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الدراسات العليا، 2010م).

الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية .

12 . داسة نجوي (2012م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن معظم شركات الاتصالات بالسودان لاتهتم بالقياس والافصاح عن بيان انشطتها الاجتماعية بوضوح في تقاريرها المنشورة مما يساعدهم في صعوبة تقييم الاداء الاجتماعي لها، وهدفت الدراسة الي دراسة وتحليل مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكيفية الافصاح عن بيانات الانشطة الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان لتقييم الاداء الاجتماعي وترشيد قرارات الاستثمار، تبنت هذه الدراسة فرضية أن القياس المحاسبي عن معلومات الانشطة الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان يساهم في تقييم الاداء الاجتماعي بصورة جيدة. و أن الافصاح المحاسبي عن معلومات الانشطة الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان يساهم في تحسينن المستوي الاعلامي لها، أعمدت الدراسة علي المناهج التالية المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل القوائم المالية للشركة سودائل المحدودة لمعرفة مدى الافصاح عن معلومات الاداء الاجتماعي لها وكيفية الافصاح عن ذلك. توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها من خلال تحليل البيانات الكمية والوصفية يصل الباحث الي أن سودائل أهتمت بالمسؤولية الاجتماعية وتمثل ذلك في أنشاء قسم للدعم الاجتماعي كأحد الاقسام الرئيسية في هيكلها التنظيمي العام للمجموعة ككل وظيفته الاساسية تطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية بصوره

(1) نجوى محمد بحر الدين ، الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان ، دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة سودائل للاتصالات المحدودة ، المجلة العلمية (الخرطوم : مجلة جامعة النيلين ، كلية التجارة ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2012م) ، ص 220 - 227 .

جيدة. ومن خلال قسم الدعم الاجتماعي تقوم سوداتل بالاشراف علي مشروعات التنمية التي تنفذها عبر منظمات المجتمع المدني، بالإضافة الي عقد الملتقي السنوي الذي سمي بملتقي الدعم الاجتماعي يهدف الي اطلاع الاخرين علي تجربتها والاستماع الي آرائهم وتشجيعهم علي تطبيق تجربتها مما ساهم في تحسين المستوي الاعلامي لها. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات اهمها ضرورة اهتمام شركة سوداتل بتطوير أساليب القياس والافصاح المحاسبي لاستيعاب أنشطة المسؤولية الاجتماعية. كما يجب الافصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في بند منفصل في تقرير واحد ضمن اطار التقارير المالية التقليدية التي تنتجها النظام المحاسبي لشركة سوداتل.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. علي أن هذه الدراسة تناولت الأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المنشورة لشركات الأتصالات بالسودان ، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية.

13 . دراسة عائشة (2014م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور حوكمة الشركات في الافصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتمثلت مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي هل توجد قواعد ومعايير تلتزم إدارة الشركات للقيام بمسئولياتها الاجتماعية وتم أشتقاق الاسئلة الفرعية التالية:

1. هل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للشركات تعبر بصورة كافية وصادقة عن مسئولياتها

الاجتماعية ؟

2. هل توجد قواعد ومعايير واضحة تحكم العلاقة بين ادارة الشركة والاطراف المرتبطة بالمسؤولية

الاجتماعية ؟

(1) عائشة عباس العوض ، دور حوكمة الشركات في الافصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية للشركات (الخرطوم : رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، 2014 م).

وهدفت الدراسة إلى تحديد معايير تلتزم بها الشركات لتفعيل دور الشركات. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة والتاريخي لنتبع الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة والوصفي التحليلي لتحليل فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج والتوصيات، تبنت الدراسة فرضية أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للشركات تعبر بصورة كافية وصادقة عن مسؤولياتها الاجتماعية، وكذلك أيضاً فرضية وجود علاقة طردية بين درجة الافصاح المحاسبي ودرجة حكومة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حكومة الشركات والافصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة إلتزام الشركات بالتشريعات والقوانين التي تحكم الافصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية للمسؤولية الاجتماعية.

يلاحظ الباحث الأختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية. علي أن هذه الدراسة تناولت دور حوكمة الشركات في الافصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية للشركات، بينما الدراسة الحالية تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية السودانية.

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ويشتمل علي المباحث الآتية

المبحث الأول: نشأة وتطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني: مفاهيم وأتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

المبحث الأول

نشأة وتطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تمهيد:

علي ضوء الاهتمام المتزايد اتجاه الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة وفي ظل العولمة وتحرير التجارة والترابط بين البيئة والتنمية فيما يعرف بمفهوم التنمية المستدامة، أصبحت الاقتصاديات الحديثة تتجه نحو المساهمة بتحقيق الرفاه الاجتماعي وهذا ما ناشدت به الأمم المتحدة بشأن قيام الدول بمشاريع التنمية المستدامة علي الصعيد الاجتماعي بجانب الاقتصادي والذي طرح خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1985م وذلك من خلال تغيير سياسة الدولة الاقتصادية والتشريعية اتجاه الرفاه الاجتماعي.(1)

وهذا يفترض علي الدولة أن تلتزم المشروعات الاقتصادية بمراعاة استخدام الموارد الطبيعية بشكل عادل وكفوء، وأن يكون لها دور بارز في المساهمات الاجتماعية الايجابية من خلال تحملها للمسؤولية الاجتماعية. بهدف المساعدة في زيادة فاعلية قرارات الجهات المستفيدة من البيانات والمعلومات المحاسبية وتقييم الأداء لابد من الفصل بين البيانات المالية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية عن الأنشطة الاجتماعية لكي يتسنى تقييم أداء المشروعات والمساعدة في اتخاذ القرارات بصورة أكثر فاعلية.(2)

علم المحاسبة يلعب دور محوري بتزويد الأطراف المختصة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار أصبحت المحاسبة بشكل أو آخر عامل أساسي في السعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي لكامل فئات

(1) صالح السعد ، المراجعة البئية في المملكة العربية السعودية ، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية : دراسة ميدانية إستكشافية ،(الرياض: مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، ، العدد الثاني ، المجلد 21 ، 2007م) ، ص 86.

(2) يحي وأخرون ، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق علي شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية (بغداد : مجلة تنمية الرافدين ، العدد السابع والستون ، المجلد 24 ، 2002م) ، ص 193.

المجتمع، بينما كانت في السابق تهتم أو تقتصر مسؤولياتها علي تحقيق الرفاه الاقتصادي لأصحاب المشروع علي شكل تعظيم الأرباح، ومن الدروس المستفادة من الماضي أنه إذا أصرت إحدوي المهن علي الأنتظار الي أن تجبر علي أداء معين فأنها تفقد فرصة المساهمة الفعالة في تحديد أفضل سبل الأداء . ولكي تبقي لمهنة المحاسبة الدور الفعال في ميدان المحافظة علي مقدرات وموارد المجتمع ظهر مايسمي بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كفرع من فروع علم المحاسبة للتصدي للموضوعات الحديثة في المجال المجتمعي وبذلك يكون مصطلح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحد المصطلحات الحديثة المستخدمة في الفكر المحاسبي. وقد ورد هذا المصطلح لأول مرة في العام 1923م حيث أشار (sheldon) الي أن مسؤولية اي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية أجتماعية، وأن بقاء أي منظمة وأستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة.(1)

لذا سيتم في هذا المبحث التعرض الي بدايات نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطورها وأهميتها ومدخلها ومفهومها . ولقد أخذت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منذ نشأتها تلفت انظار الباحثين والمهتمين من المحاسبين للمساهمة في إعداد أطار عام لها، بحيث يعد هذا الأطار أساس يرتكز عليه المحاسبين العاملين بالمشروعات أثناء تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ضمن النظام المحاسبي التقليدي أقرأه بنظام مستقل .

(1) يوسف جربوع ، مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالفوائم المالية في الشركات بقطاع غزة ، دراسة إستكشافية لأراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة ، (فلسطين : مجلة الجامعة الإسلامية ، العدد الأول ، المجلد 15، 2007 م) ، ص 239.

أولاً: نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

يقول (حنان) ان المحاسبة الاجتماعية في فترة السبعينيات من القرن الماضي قد نالت اهتماماً تجريبياً ملحوظاً ولاقت انتشاراً بحثياً واسعاً، ملامها خلال الثمانينيات وحتى منتصف تسعينيات القرن الماضي اهمال واضح. وصل الى حد التجاهل الكامل من برامج البحث العلمي. حيث عاد الاهتمام العمل للمحاسبة الاجتماعية في منتصف التسعينيات. ومع انعطاف القرن الماضي والدخول في الألفية الجديدة بدأت المحاسبة الاجتماعية والبيئية تتكاملان معا وتحوزان اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون والبيئة والأحياء. لتصبح تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية social responsibility accounting هي الدليل لهما.(1)

وقد أوضح (Conner) أهم مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن تتطور بتطور الحياة الاجتماعية وكذلك بارتفاع عدد الجمعيات والمنظمات المطالبة بحقوق الإنسان والبيئة والرفاه الاجتماعي. وكان ابرز ذلك الاهتمام في الألفية الجديدة من القرن الحالي. وبالتالي تأخذ اهتماما كبيرا من كل الاطراف المعنية بالمجتمع احتياجاته لدورة لتقديم معلومات مفيدة لكافة أفراد المجتمع.(2)

وقدمت العديد من الجمعيات المهنية المحاسبية مجموعة تعاريف لمهنة المحاسبة تدرجت في تطورها عن اعتبار المحاسبة حرفة لا حقلا من حقول المعرفة مرورا باعتبار المحاسبة نظام للمعلومات له دور كبير في عملية اتخاذ القرار وصولا الي مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث اعتبرت المحاسبة

(1) رضوان حنان ، بدائل القياس المحاسبي المعاصر ،(عمان : دار وائل للنشر ،2003م) ،ص 247.

(2) kaya, ugur, yayla, hilmi, Remembering thirty-five years of social accounting: review of the literature and the practice, turkey, 2007. نقلا من ماهر موسى اللولو ، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهنة العامة ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، 2009م) ص 20 .

مسؤولة عن تحقيق الرفاه الاجتماعي، لذلك يمكن تقسيم التطور المحاسبي الي المراحل الاربعة الاساية التالية:⁽¹⁾

المرحلة الأولى مرحلة تكوين وتطور الجانب الفني للمحاسبة.

المرحلة الثانية مرحلة الأهتمام بالمحاسبة مهنيأ وأكاديميا .

المرحلة الثالثة مرحلة النظر الي المحاسبة كنظام للمعلومات.

المرحلة الرابعة مرحلة الأهتمام بالمحاسبة الاجتماعية.

ثانياً: أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

ترجع اهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الي العديد من العوامل اهمها:

.تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات:

كانت النظرة التقليدية لمسؤولية المشروعات الاقتصادية تتمثل في تعظيم الارباح وعن طريق

ذلك تساهم بأكبر قدر في اداء مسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل في حدوده ومن ثم لم يكن هنالك

تفرقة بين هدف الحصول على اقصى ارباح ممكنة واداء المسؤولية الاجتماعية للمشروعات.⁽²⁾

وبالتالي كانت مسؤولية المشروعات تتمثل في تعظيم الربح والذي كان يعد المبرر الاساسي

لوجود المشروعات الاقتصادية. الي ان الظروف الاجتماعية والبيئة المحيطة كظهور التفاوت الكبير في

الدخول وتلوث البيئة نتيجة الانشطة التي تمارسها المشروعات غيرت من المبرر الاساسي لوجود

المشروعات الاقتصادية (تعظيم الربح) الذي لم يعد العامل الوحيد في تقييم الاداء.⁽³⁾

(1) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : دار السلاسل، 1990م) ، ص ص 15- 23.

(2) محمد الصبان ، المحاسبة الاجتماعية ، مجلة كلية التجارة ز البحوث العلمية ، 1978م ، ص99.

(3) Filios, Vassilios, Corporate Social Responsibility and Public Accountability, reidel publishing company, Vol. 3, No.4, 1984 نقلا من ماهر موسي اللولو ، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهنة العامة ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، 2009م) ص 21 .

بل اصبح المحاسب معني بتحديد مدى التزام المشروع بمسؤولياته الاجتماعية فضلا عن توفير المعلومات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية التي يتكبدها او يقدمها المشروع.⁽¹⁾

1. المطالبة المتزايدة من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية للمشروعات الاقتصادية بالافصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي:

لاسيما بعد التطور الكبير في مجال القطاع الصناعي وزيادة نسبة التلوث البيئي في العالم وخاصة في المناطق المحيطة بالمشاريع، مما تطلب ضرورة الافصاح عن هذا الاداء وبررت هذا الاتجاه من خلال استعراض النقاط التالية:⁽²⁾

أ. ظهور اقتراحات من قبل مجموعة العمل لدراسة اهداف القوائم المالية والتابعة لمجمع المحاسبين الامريكيين (American Accounting Association) تتطلب أن تتضمن القوائم المالية للمشروعات الافصاح عن تلك الانشطة التي لها تأثير اجتماعي ملموس.

ب. تكوين عدد من اللجان التابعة لمجمع المحاسبين الامريكيين لدراسة وتطوير انظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية. لمعاونة المشروعات الاقتصادية في هذا المجال.

ت. مطالبة لجنة بورصات الاوراق المالية الامريكية المشروعات بضرورة الافصاح عن سياسة الشركة في مجال محتربة تلوث البيئة وما تم تنفيذه منها.

ث. تخصيص مجمع المحاسبة الامريكي (AAA) احدى اللجان التابعة له تحت اسم (المحاسبة لاغراض الاداء الاجتماعي)، ومن بين اهداف هذه اللجنة:

- مراجعة الجهود التي تبذل في مجال المحاسبة لاغراض الاداء الاجتماعي.
- مراجعة واجراء تقييم اقتصادي لما وصل اليه القياس في مجال الاداء الاجتماعي.

⁽¹⁾ صالح السعد، المرجع السابق ، ص 87.

⁽²⁾ محمد الصبان ، المرجع السابق ، ص 101 .

• تحديد المجالات المحتملة للابحاث في القياس الاجتماعي. واذا كان من الممكن دراسة مجال من المجالات بعمق.

هـ. مطالبة مجمع المحاسبين القانونيين بأنكلترا بأعادة النظر في مجال واهداف القوائم المالية المنشورة على ضوء المتطلبات الجديدة لاستخدامها. ولقد اوضح المجمع أن المجتمع يعتبر من بين مستخدمي بيانات القوائم المالية المنشورة ومن ثم يجب الافصاح عن البيانات الملائمة لمقابلة اهداف المجتمع.⁽¹⁾

2. تجاهل ادخال التكاليف الاجتماعية للانشطة التي لها مضمون اجتماعي عند تحديد تكاليفها الاجتماعية:

تتمثل مخرجات اي نظام محاسبي في مجموعة من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات تتحول بدورها الي مجموعة من الانشطة الاجتماعية والاقتصادية.

وتركز المحاسبة التقليدية على حصر التكاليف الخاصة بالمشروع واعتبارها التكلفة الحقيقية للنشاط، وبغض النظر عما اذا كان هذا النشاط له تأثير على البيئة أو المجتمع فعلى سبيل المثال هنالك العديد من الصناعات التي تؤدي الى تلوث البيئة سواء كان ذلك في صورة تلوث الهواء أو المياه أو احداث ضوضاء وهذا التأثير الضار على البيئة ماهو إلا تكلفة اجتماعية لا تؤخذ بالاعتبار عند تحديد التكلفة الحقيقية للنشاط المعين. وفقاً لوجهة النظر هذه يمكن تقسيم التكاليف كالآتي:⁽²⁾

• التكاليف الخاصة: وهي التكاليف النقدية التي يتحملها المشروع والممكن قياسها والتي تمثل الموارد التي تستنفد نتيجة قيام المشروع بنشاط أو مجموعة من الانشطة المعينة

(1) محمد الصبان ، المرجع السابق، ص 101 .

(2) حارس كريم العالي ، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الاداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية ، دراسة تطبيقية في مملكة البحرين ، (عمان : الاردن ، جامعة فيلادلفيا، المؤتمر العلمي الرابع ، 2004م) ، ص 11.

• التكاليف الاجتماعية: وهي التكاليف التي يتحمل عبئها المجتمع ككل او بعض الاطراف الخارجية وليس المشروع الذي يتسبب في احداثها. حيث أنها تمثل التضحية التي يتحملها المجتمع في الموارد التي تستنفد نتيجة لمزاولة المشروع لانشطته.⁽¹⁾

ويرجع تجاهل الاخذ في الاعتبار للتكاليف الاجتماعية عن تحديد التكلفة الحقيقية لانشطة المشروع المختلفة ويرجع للعديد من الاسباب اهمها:-⁽²⁾

1. أي مشروع اقتصادي يهدف الي تعظيم الربح مما يعني تدني التكاليف (تخفيض التكاليف الي الحد الادني لها) بغرض بقاء العناصر الاخرى علي حالها ومن هذا يتضح أن مصلحة المشروع أن تحصر التكاليف الخاصة لمزاولة النشاط المعين، دون الاخذ في الاعتبار بأي تكاليف اجتماعية تزيد من التكلفة الكلية للمنتجات

2. أن استخدام معيار الربحية كأساس لتقييم الاداء. سوف تظهر المشروعات التي لاتأخذ التكاليف الاجتماعية في الحسبان اكثر كفاءة من المشروعات التي تاخذ هذه التكاليف في الحسبان. ولا شك أن ذلك سوف يؤدي الي تمتع المشروعات الاولى بمزايا تمويلية عند الرغبة في الحصول علي موارد اضافية عن طريق جذب المستثمرين اليها لارتفاع معدل الربحية بها.

3. التركيز على جانب التكاليف دون المنافع في مجال قياس الاداء الاجتماعي للمشروعات:

ترتفع التكاليف الكلية (الخاصة والاجتماعية) للمشروعات التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ومن ثم تنخفض ارباح تلك المشروعات وما يترتب على ذلك من اظهارها بمظهر غير ملائم عند مقارنتها بالمشروعات الاخرى التي لاتتحمل مسؤولياتها الاجتماعية.لذا يتطلب الامر عند دراسة الاداء

⁽¹⁾ حارس كريم العالي ، المرجع السابق ، ص 11.

⁽²⁾ محمد الصبان ، المرجع السابق ، ص 108.

الاجتماعي أن يؤخذ في الاعتبار المنافع الاجتماعية التي تسببها أنشطة المشروع من جهة والتكاليف الاجتماعية لتلك الأنشطة من جهة ثانية.⁽¹⁾

ثالثاً: مداخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

العديد من الدراسات والابحاث تناولت تطور الفكر المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية، وقد خلصت الي أنه يمكن التمييز بين ثلاثة مداخل رئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

المدخل الاول: المدخل التقليدي والذي تحدد فيه مسؤولية المشروع في توجيه الموارد المتاحة بما يحقق زيادة في الارباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة في المجتمع وقد تبني ميلتون فريد مان ذلك المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية حيث أن المشروعات يجب أن تحقق ارباحاً وتتوسع في خلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها وفتح فروع جديدة لها حيث اكد أن المنظمات ستدعم الحكومة بشكل افضل عندما تحقق ارباحاً كبيرة وتسدد نتيجة ذلك ضرائب اكثر وهذا سينعكس في شكل مشاريع حكومية اكثر تسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع.⁽²⁾

المدخل الثاني: الذي ظهر في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، حيث يرى بأن ادارة المشروع يجنب ان تتخذ القرارات التي تساعد علي احداث التوازن العادل بين مطالب المساهمين ومطالب العاملين ومطالب العملاء ومطالب المجتمع بوجه عام. فهي تمثل تحالف المصالح وهو الاسلوب الوحيد الذي يمكن المشروعات من تحقيق هدفها الاسمي وهو تعظيم الربح في المدى الطويل.⁽³⁾

والمدخل الثاني يأخذ بالاعتبار اهمية الاهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح وبهذا يتحمل المشروع نوعيين من المسؤولية:

(1) يوسف جربوع ، المرجع السابق ، ص 25.
(2) الشيرازي ، المرجع السابق ، ص 346.
(3) نبيل سلامة ، بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية ، ط2 ، (مصر : بورسعيد ، مكتبة جلاء الحديثة ، 1999م) ، ص 9 .

1. مسؤولية اجتماعية: تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي والحد من الآثار السلبية لنشاط المشروع.

2. مسؤولية خاصة: تتجلى في تحقيق ارباح لاصحاب المشروع.

ويسمى المدخل الثاني بمدخل اصحاب المصالح تميزا له ع المدخل الاول الذي يسمى بمدخل اصحاب الملاك. وقد تم تطوير هذا المدخل في السبعينيات حيث يعترف بأهمية الاهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح.⁽¹⁾

المدخل الثالث: وفق هذا المدخل ينظر الى المشروع علي أنه نظام اجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي اكبر منه، وبالتالي يجب على ادارة المشروع أن تحافظ علي التوازن مع هذا النظام الاجتماعي الاكبر وذلك تحقبا لاجراض البقاء والنمو اي أن المصلحة الذاتية للمشروع تحتم عليه ان يتعامل بصورة ايجابية مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاه للمجتمع.⁽²⁾

وطبقا لهذا المخل ينظر الي الربح باعتباره وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته وبالتالي علي الادارة التفتيق بين مصالح الوحدات المختلفة المهمة بالمشروع وتعد الاتجاهات السابقة الثلاثة مراحل متعاقبة لتطور وفهوم المسؤولية الاجتماعية للمشروعات المحاسبية وعليه يعد الاتجاه الاخير هوالاتجاه الغالب في الوقت الحالي.⁽³⁾

(1) رضوان حنان ، المرجع السابق ، 2003م ، ص 253.

(2) محمد مطر ، موسي السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية ، ط2 ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص

421.

(3) الشيرازي ، المرجع السابق ، ص 347.

رابعاً: مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

علي الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب علي المشروع تجاهلها. الا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين علي تعريف محدد وواضح لها. ويمكن أستعراض بعض المفاهيم بهدف أظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي.:

عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة علي قيام الإدارة بمسئولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع ومن التعريف السابق يمكن تصور أهداف النظام المحاسبي الاجتماعي في الآتي:⁽¹⁾

1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية الدورية للمشروع التي تنتج من مقابلة التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.
2. توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي الي الأطراف المستفيدة من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض.
3. إمكانية تقييم الأداء الاجتماعي للإدارة بالصورة التي تشكل مع تقييم الأداء الاقتصادي تقييم للأداء الشامل للمشروع.

كما تم تعريفها بأنها المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص علي أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها

⁽¹⁾ نبيل سلامة ، المرجع السابق ، ص 17.

اساسا طبيعية اجتماعية واقتصادية، ويتضح من تعريفه بأن ليس للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعريف مستقل ولكن تدخل ضمن نطاق التعريف العام الشامل للمحاسبة.⁽¹⁾

كما تم تعريفها بأنها مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة كحاسبية معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختلفة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع.⁽²⁾

كما تم تعريفها كل من الباحثان بأنها هي المحاسبة التي تقوم بقياس وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معاً سواء للحكومات والمشروعات وعلي اعتبار أن المحاسبة التقليدية هي التي تقوم بقياس الأحداث الاقتصادية فقط.⁽³⁾

كما تم تعريفها بأنها عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي علي مستوى الوحدة. ثم تقديم معلومات بطريقة منظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة. وأخيراً إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المشروع أو خارجه.

ويعد هذا التعريف من أكثر التعاريف شمولاً حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي الأداء الاجتماعي للمشروعات والتقرير والافصاح عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم الأداء الاجتماعي لاي مشروع من خلال متغيرات أو معايير تعد لهذا الغرض وذلك بخلاف التعاريف السابقة التي ركزت علي الجانب المتعلق بقياس الأداء الاجتماعي دون الجانب الآخر المتضمن بإيصال نتائج القياس لجميع الأطراف المستفيدة.⁽⁴⁾

(1) مؤيد الفضل وآخرون ، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص 164.

(2) الشيرازي ، المرجع السابق ، ص 341.

(3) الشيرازي ، المرجع السابق ، ص 342.

(4) مؤيد الفضل وآخرون ، المرجع السابق ، ص 164.

ومما سبق يرى الباحث أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول حصر جميع أنشطة المشروع ذات المضمون الاجتماعي ومن ثم قياس أدائها الاجتماعي علي مستوى المشروع ككل. وأخيراً الأفضاح والتقرير عن نتائج القياس بصورة تتناسب وتتلائم مع إحتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط المشروع.

المبحث الثاني

مفاهيم واتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تمهيد :

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي الذي حدث نتيجة للتطور الاقتصادي والصناعي وثروة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والازدياد المطرد في حجم الشركات وتنوع أنشطتها كماً وكيفاً بالإضافة الي أهتمام المنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والاكاديمين وغيرهم من المهتمين بالشأن الاجتماعي . لذا سيتم في هذا المبحث التعرض الي تسمية واتجاهات ومفاهيم ونظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .

أولاً: تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

فيما يتعلق بتسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يلاحظ اختلاف الكتاب حول التسميات المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الأ أن المجتمع يدور حول نفس الجوهر لهذا الفرع من فروع علم المحاسبة. فمنهم من اطلق عليها المحاسبة الاجتماعية وآخرين أطلق عليها محاسبة المسؤولية الاجتماعية الأ أن مصطلح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أدق و أقرب لجوهر ودور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. حيث يقول (الفيومي) يجب أن يستخدم اصطلاح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بدلاً من المحاسبة الاجتماعية. لأن الأخيرة قد تمثل لعديد من المحاسبين اصطلاح المحاسبة القومية، بينما ينصب أهتمامنا هنا علي المسؤولية الاجتماعية علي مستوى المشروع. كذلك نجد أن اصطلاح أن اصطلاح المسؤولية الاجتماعية للمشروعات غير مناسب أيضاً نظراً لان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تحتوى علي مضامين مفيدة لكل من المشروعات الهادفة

والغير هادفة لتحقيق الربح وأخيراً النظرة الفاحصة توضح بأن السبب هو أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتعلق بتطوير نظام لقياس واعداد التقارير عن العمليات الاجتماعية.⁽¹⁾

ثانياً: الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

من حسن الطالع ان البحوث المحاسبية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي قد اخذت موقفاً ايجابياً ازاء هذا التحدي فتم تطوير فرع محاسبي جديد يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالشركات، يتضمن في طياته المحاسبة البيئية والمحاسبة الاجتماعية وجزءاً من محاسبة الموارد البشرية، وما زال علما المحاسبة اليوم يحاولون وضع اطار فكري واضح لاستيعاب هذا الفرع الجديد فقد اسفرت جهودهم في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتداد لمجال المحاسبة الحالية من اجل تغطية الداء الاجتماعي ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية بعدا جديداً بأضافة الاداء الاجتماعي جنباً الى جنب مع الاداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية، ويظهر هذا الاتجاه جلياً في محاولة تطوير مفاهيم للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مقابلة لتلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية مثل العمليات الاجتماعية، التكاليف الاجتماعية، المنافع أو العائد الاجتماعي، صافي الاصل الاجتماعي، الدخل الاجتماعي، حقوق المجتمع، المراجعة الاجتماعية الداخلية والخارجية. ويتضح هذا الاتجاه بصورة اكبر في محاولات اعداد تقارير بيئية واجتماعية كجزء مكمل للقوائم المالية التقليدية:⁽²⁾

1. قائمة الدخل المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية

2. قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية

(1) محمد الفيومي ، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، (الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000م) ، ص 226.

(2) رضوان حنان ، المرجع السابق ، ص 266.

3. القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية

4. تقارير الاداء البيئي والاجتماعي متعدد الابعاد

الاتجاه الثاني: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها من وجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر المشروع، وتجري هذه المحاولات اتجاه تفسير طبيعة الوحدة المحاسبية وفق نظرية المشروع enterprise theor باعتبار مختلف فئات المجتمع لكل أصحاب المصلحة في المشروع وهذا يعني اعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة علي ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه welfare economics. وطبقا لهذا الاتجاه ينظر الي المحاسبة الحالية . مالية وإدارية. علي أنها جزء من اطار أشمل هو اطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الاتجاه الثالث: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية الي جانب نظريات اخري في علم المحاسبة، لانها وفق هذا الاتجاه تعد فرعا متميزا له خصوصياته داخل الاطار العام للمحاسبة مثل الفروع المحاسبية الاخري والمستقلة، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، المحاسبة المالية، محاسبة الموارد البشرية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وبأختصار شديد الاتجاه الأول هو النصح والأرشاد، الاتجاه الثاني يجعل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي الأساس أو الاطار العام وباقي فروع علم المحاسبة تابعة لها، الاتجاه الثالث هو الأستقلالية.⁽¹⁾

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 266.

ثالثاً: مفاهيم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

ظهر المحاسبة التقليدية كان سببا لظهور بعض المفاهيم المحاسبية والمصطلحات مثل الأصول وأنواعها وتعريف الأهلاك ورأس المال العامل وغيرها من المصطلحات، كذلك ظهور فرع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تطلب خلق مجموعة جديدة من المفاهيم المحاسبية المستحدثة. والتي تتلاءم وطبيعة هذا النوع المحاسبي ونذكر من هذه المفاهيم التالي:⁽¹⁾

المفهوم الأول: العملية الاجتماعية:

تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أساساً علي العملية الاجتماعية والتي تماثل ما يعرف بالعملية المالية او الصفقة التجارية في المحاسبة المالية. ويقصد بالعملية الاجتماعية أنشطة المشاريع التي لها مضمون اجتماعي والتي لا تتم عن طريق قوى السوق المتعارف عليها، فالعملية الاجتماعية هي النشاط الذي تقوم به المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بقياسه وتحديد مدى ملاءمة مخرجات ومدخلات العملية الانتاجية مع الشروط الاجتماعية والبيئية والأخلاقية.

المفهوم الثاني: التكلفة الاجتماعية

يقصد بها التضحية أو الضرر الذي يقع عبئمه علي المجتمع أو علي أحد عناصره سواء كان اقتصادياً أو غير اقتصادياً، سواء كان داخلياً أو خارجياً، ولهذا فإن التكلفة الاجتماعية تتضمن التضحيات التي قدمها المجتمع للمشروع وسدد أو لم يسدد الأخير مقابلها، وكذلك الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع دون أن يسدد عنها الأول تعويض، ومن أمثلة التكلفة الاجتماعية الأجور المدفوعة للعاملين والخدمات والتسهيلات العامة المستخدمة.

(1) محمد بدوي ، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع ،(الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002م) ، ص

المفهوم الثالث: المنفعة أو العائد الاجتماعي

يقصد به أي عائد للمجتمع أو لآحد عناصره اقتصادياً أو غيراقتصادياً، سواء كان داخلياً أو خارجياً، وتتضمن هذه المنافع كل ما قام بتوفيره المشروع للمجتمع وحصل أو لم يحصل علي مقابل له أو حصل علي مقابل له غير كاف، ومن أمثلتها السلع والخدمات التي وفرها المشروع والمدفوعات للفئات الاجتماعية كالمرتبات والأجور والمدفوعات لموردي السلع والخدمات والضرائب المسددة والتبرعات.

المفهوم الرابع: الدخل الاجتماعي

ويعبر عن صافي المساهمة الاجتماعية للمشروع ويتم حسابه من خلال المجموع الجبري لصافي الربح المحاسبي وكلاً من إجمالي التكاليف والمنافع الاجتماعية.

المفهوم الخامس: الأطراف المستفيدة:⁽¹⁾

وهي عبارة عن مجموعة من الافراد تربطهم علاقة اجتماعية متبادلة مع المشاريع الاقتصادية المحيطة. والتي يفترض أنها تستخدم مخرجات تلك المشاريع. وتتأثر بمخلفاتها لذا فإن اهتمام المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية هو اعم واشمل من المحاسبة التقليدية التي تهتم فقط بحقوق الملاك وحاملي الاسهم والسندات.

المفهوم السادس: حقوق المجتمع

وتعني اجمالي مطالبات ورغبات وحقوق الاطراف المستفيدة من المشروع. ومن الملاحظ أن هذه المطالبات قد لا تكون ملزمة في ظل التشريع السائد. ويستخدم قياس حقوق المجتمع كأداة في مجال اتخاذ القرارات الاجتماعية وتقييم الاداء الاجتماعي للمشروعات.

⁽¹⁾ محمد بدوي ، المرجع السابق ، ص ص 119 - 122 .

المفهوم السابع: صافي الاصل الاجتماعي:

تمثل البيئة المحيطة بالمشروع الاصول الاجتماعية التي ينصب تأثير المشروع عليها فكل ما يحيط بالمشروع من موارد طبيعية يستنفذها تدرج ضمناً تحت صفة أنها اصلاً اجتماعياً للمشروع، وأن الاستنفاد السلبي لها يعد اهتلاكاً يخفض من قيمتها وأن معنى الاستهلاك الاجتماعي للأصول الاجتماعية يختلف عن الاستهلاك المحاسبي لاصول المشروء التقليدية، وجه الخلاف يأتي من حيث اختلاف مفهوم الاستهلاك في كلا النوعين لإن الاستهلاك الاجتماعي لا يمكن معه اعادة الاصل الاجتماعي من خلال تكوين مجتمع الاستهلاك له، وانما الضرر الحاصل يكون نهائياً. وهذا ينطبق علي غالبية الانواع الطبيعية الا في بعض الحالات التي يمكن فيها التحكم بمخرجات المشروع أو مخلفاته.

ويمكن اضافة مفاهيم اخري على المفاهيم السابقة مثل مفهوم قائمة الدخل الاجتماعية ومفهوم الميزانية الاجتماعية والتقارير الاجتماعي الذي يعد متطوراً جداً لاهمية قياس الاداء الاجتماعي.⁽¹⁾

رابعاً: مفهوم نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنه (نظام يهدف لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، ويتضمن مجموعة من الاجراءات المحاسبية الخاصة بتسجيل وتبويب وعرض الاحداث والانشطة ذات العلاقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية للوحدة وفرض الرقابة عليها وعليه فأن هذ النظام سيحقق العديد من الاغراض منها:⁽²⁾

1. قياس الانشطة الاجتماعية عن طريق تسجيلها وتبويبها ومن ثم الافصاح عنها في مجموعة من

التقارير والقوائم المالية وتقديمها للجهات التي يمكن أن تستفيد منها بصورة دورية.

⁽¹⁾ محمد الصبان ، المرجع السابق ، ص ص 126 ، 127 .

⁽²⁾ يحيى وآخرون ، المرجع السابق ، ص 197 .

2. مساعدة الاجهزة الرقابية في تقويم الاداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وبما لا يتعارض مع الهدف العام لها.

3. توفير المعلومات عن اثر نشاط المشروع على البيئة المحيطة وتحديد تكلفة الصيانة والمحافظة على البيئة المحيطة بالوحدة من اضرار عناصر التلوث التي يعكسها نشاط الوحدة.

4. اعداد التقارير للجان الصحية والاجتماعية لتسهيل مهمتهم في الرقابة على نشاط الوحدة في المجالات البيئية والاجتماعية والصحية والتحقق من مدى التزامها للقوانين والتعليمات التي تصدرها.⁽¹⁾

خامساً: الفروض الاساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

حدد الكتاب فروض اساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حيث يقوم النظام على اربعة فروض اساسية تتمثل في:⁽²⁾

1. أن على المشروع التزامات ومسئوليات تجاه المجتمع الذي يعمل فيه وهويقبل تحمل هذه الالتزامات والمسئوليات.

2. تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة ويتوجب استقلالها بفاعلية قصوى بشكل يؤدي الي تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.

3. لاتعد الموارد الاقتصادية العامة التي يستنفذها المشروع في نشاطه التشغيلي كالماء والهواء سلعاً مجانية (free goods) وأما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المشروع تعويض المجتمع عن ما يستنفذه منها.

4. للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المشروع لمسئوليته تجاهه، وذلك ضمن الاسس والمبادئ المتعارف عليها للافصاح المحاسبي.

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 197.

⁽²⁾ محمد مطر ، موسي السويطي ، المرجع السابق ، 423.

سادساً: مكونات نظام المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية:

مما سبق يتضح أن تصميم نظام محاسبي يحقق اهداف المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية داخل اطار المفاهيم الاساسية السابق ذكرها حيث يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الاجتماعية، وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة مكونات للعملية الاجتماعية كالاتي:⁽¹⁾

1. اطراف مستفيدة من داخل المجتمع تتميز العملية الاجتماعية بما لها من اثار خارجية على المجتمع، ومن ثم فمن الضروري وجود طرف خارجي يستفيد من أنشطة المشروع التي تتم من خلال عمليات تبادل السوق ومن امثلة هذه الاطراف المستهلكين والعاملين .

2. تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية:

تنقسم طبيعة تأثير العمليات الاجتماعية الي تأثير نابع من التقدم التكنولوجي وتأثير ناشئ من تطبيق السياسات الادارية للمشروع. وتمثل العمليات والانشطة التي يتخذها المشروع لتحقيق الامان في استخدام المنتج او تحسين كفاءة او جودة الخدمة المنتجة امثلة للتأثير المرتبط بالتقدم التكنولوجي على المستهلكين، ومن ناحية اخرى نجد أن الصدق في الاعلانات الموجهة للجماهير والاستجابة لاحتياجات المستهلك تمثل انواعا من التأثيرات ذات الطابع الاداري للمستهلكين.

استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل عملية اجتماعية خاصة أن هذه العملية لا تخضع لاختبارات السوق ويعد هذا التحديد الواضح تطبيقا للنظام المحاسبي بهدف اظهار تأثير كل عملية لكل من صافي الدخل الاجتماعي من ناحية وحقوق المجتمع من ناحية

اخرى.⁽²⁾

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 423 .

⁽²⁾ محمد مطر ، موسي السويطي ، المرجع السابق ، ص 425 .

سابعاً: مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تتمثل مزايا نظام المحاسبة علي المسؤولية الاجتماعية في ما يلي: (1)

1. يعمق هذا النظام الدور الاجتماعي لمشروعات الاعمال المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة اعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2. يوفر تطبيق هذا النظام الفرصة لادخال البعد والعامل الاجتماعي في انظمة الحسابات القومية وهذا يوفر ميزتين مهمتين:-

3. توفير معلومات تعلي قدر كبير من الاهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي

4. توفير الفرصة لتحسين الاسس والاساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الاجمالي وكذلك معدلات النمو المحقق فيه.، بما يتماشى مع النظام المصحح بيئياً لقياس هذا الناتج والذي اقترحته الامم المتحدة عام 1993م.

5. كذلك قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يتضمن الى حد ما دعم جميع افراد المجتمع لاهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في انجاح اهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية اضافة الى خلق فرص عمل جديدة من خلال اقامت مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.(2)

مما تقدم يرى الباحث أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي تطبيق للمحاسبة في المجال الاجتماعي والذي يهتم بتطوير الاجراءات والاساليب المحاسبية لتغطي الاداء الاجتماعي للوحدة

(1) المرجع السابق ، ص 424 .

(2) المرجع السابق ، ص 423 .

الاقتصادية ويتطلب ذلك تطوير أساليب القياس والافصاح المحاسبي في المحاسبة التقليدية لتلائم الأنشطة الاجتماعية بهدف قياسها بشقيها المتمثل في التكاليف والمنافع الاجتماعية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني الاطار النظري للقياس والأفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية ويشتمل

علي المباحث الآتية

المبحث الأول: القياس والأفصاح المحاسبي

المبحث الثاني : القوائم المالية

المبحث الأول

القياس والأفصاح المحاسبي

تمهيد:

من أبرز أهداف المسؤولية الاجتماعية توفير المعلومات، واعداد التقارير الاجتماعية، والتي من شأنها تعكس مدى التزام المنشأة الصناعية للأفصاح عن الاداء الاجتماعي دون معوقات داخلية أو خارجية تؤثر علي شمولية الافصاح وتكامله للوصول الي الهدف من اعداده، وهو استفادة كافة المستخدمين والمهتمين به باتخاذ القرارات الصائبة في عمليات الاستثمار. وكذلك استخدام القياس المناسب لقياس التكاليف الاجتماعية للمنشأة بشكل دقيق، واتباع المعايير المستخدمة في تحديد التكاليف لانشطتها الاجتماعية للوصول الي القياس الصحيح.

علي الرغم من وجود صعوبات جما تحول دون تطبيق القياس الكمي الي أن القياس المحاسبي المقدر بارقام تقريبية أفضل بكثير من عدم القياس نهائياً والا تكون هذه الصعوبات مبررا للاهمال والصد في مجال البحث العلمي وتطوير المحاسبة الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى علي الاقل من الاتفاق في بعض المجالات التي يصعب اخضاعها للقياس النقدي. لتكون حلا لمشكلة قياس الاداء الاجتماعي.

يتناول الباحث في هذا المبحث مفهوم القياس المحاسبي واهدافه وخطواته واساليبه والمعايير التي تحكم ادائه والمشاكل والمعالجة المحاسبية المقترحة لعلاج مشاكله.

أولاً: مدخل الي القياس المحاسبي

إن أساس القياس يعد نظرياً الي ما قدمه علماء النظريات الطبيعية، في مقدمتهم عالم الفيزياء (Galileo) حيث حدد العناصر الاساسية لعملية القياس عموماً بالنظام العددي والقواعد الحسابية وبعد التطور العلمي ساهم علماء آخريين في تطوير عملية القياس من بينهم العالم (Helmholtz) حيث ألف كتاباً تتضمن اضافة عنصر جديد لعملية القياس الا وهو الأضافة الرياضية وتابع في تبني ذلك المنظور الرئيسي نظرية القياس الكلاسيكية (Campeu) وأستمر هذا الوضع حتى عام 1946م عندما اصدر (steeven) مؤالفاً حول نظرية القياس تبنى فيه مفاهيم حديثة لشمول الخواص المعنوية للقياس، شرط تمتع العنصر المراد قياسه بصفة المقارنة والمتابعة بين خاصية عنصر القياس والجانب الكمي لعنصر القياس ذاته وبالتالي اصبح بمقدور العلوم الاجتماعية أن تستفيد من تطبيقات النظرية الحديثة للقياس.⁽¹⁾

ثانياً: مفهوم القياس المحاسبي

عرف القياس المحاسبي بأنه قرن الاعداد للاشياء للتعبير عن خصائصها وذلك بناءً علي قواعد طبيعية يتم انتاجها بطريقة مباشرة او غير مباشرة.⁽²⁾ كما تم تعرفه بأنه مطابقة بين الخواص او العلاقات اي قرن الاعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية بناء علي ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة.⁽³⁾

(1) كمال النقيب ، تطور الفكر المحاسبي ، (عمان : مطبعة الزرقاء ، 1999م) ص 266.
(2) وليد ناجي الحياي ، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، (عمان : دار مكتبة الحامد ، الطبعة الأولى ، 2002م) ، ص 152 .
(3) إسماعيل أحمد إسماعيل ، التكلفة الاجتماعية لتلوث البيئة بين الفكر وإجراءات القياس المحاسبي ، (دمشق : مجلة بحوث جامعة حلب ، العدد العشرون ، 1997م) ، ص 210 .

كما تم تعريفه بأنه ما هو الا تعبير كمي ونقدي للظواهر والاحداث والوقائع المالية والاقتصادية الخاصة بوحدة معينة، وعرضها في صورة نافعة ومفهومة.⁽¹⁾

كما تم تعريفه بأنه هو تحليل الاحداث المتعلقة بانشطة المنشأة الاجتماعية ثم تسجيلها بتاريخ حدوثها، ثم تتبع حركة تبادل هذه الاحداث لتحديد أثارها علي مصالح أطراف التبادل علي شكل وحدات نقدية تماشيا مع فرض وحدة القياس ويكسب هذا التبادل صفته المالية في الاسعار التعاقدية التي تتم علي اساسها تلك الاحداث.⁽²⁾

كما عرف القياس المحاسبي للاداء الاجتماعي بانه عملية اختبار المتغيرات ومقاييس واجراءات لتحديد قياس صافي المساهمة الاجتماعية الفترية والتي تشمل العناصر الخارجية للمنشأة بالاضافة الي العناصر الداخلية والتي لها تاثير علي جميع قطاعات المجتمع وايصال هذه المعلومات للاطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.⁽³⁾

كما عرف القياس المحاسبي الاجتماعي ماهو الا ناتج منطقي عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية لمعرفة مدى التكاليف (التضحيات) التي نتحملها المنشأة نتيجة ممارستها لانشطتها الاجتماعية والتي تؤثر علي المجتمع.⁽⁴⁾

مما سبق يرى الباحث بأن القياس المحاسبي ليس هو الهدف وانما وسيلة لتحقيق الهدف وهو توفير معلومات تعبر تعبيراً صحيحاً عن الظاهرة محل القياس فالقياس المحاسبي هو جوهر المحاسبة .

(1) أحمد حلمي جمعة ، المدخل السلوكي في المحاسبة المالية ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 154 .
(2) محمد عباس بدوي ، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق ، (الاسكندرية : القاهرة ، دار المكتب الجامعي للنشر ، 2007 م) ، ص 28 .
(3) مؤيد الفضل وآخرون ، المرجع السابق ، 2002م ، ص 164 .
(4) السعيد عبد العزيز شعيب ، نحو نظرية للمحاسبة الاجتماعية ، (جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، 1990م) ، ص 255 .

ثالثاً: أركان وخطوات القياس المحاسبي:

تتمثل الأركان الرئيسية القياس المحاسبي في الآتي:⁽¹⁾

1. الشئ المراد قياسه مثلاً: الطاقة، الانتاج.
2. اختيار المقياس المناسب كالنقد أو عدد الوحدات.
3. تحديد الشخص المسؤول عن القياس كالمحاسب.

أما خطوات عملية القياس المحاسبي فتتمثل في الآتي:⁽²⁾

1. تحليل الاحداث المالية أو المعاملات.
2. تبويب أطراف العملية لاثباتها بالدفاتر.
3. عملية تشغيل البيانات المحتاسبية للوصول الي مرحلة التحميل والتسوية.

رابعاً: القياس المحاسبي الاجتماعي:

برزت أهمية القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية كأحد أهم المواضيع المعاصرة في الوقت الراهن والذي تعنى بعملية اختيار إجراءات قياس الاداء الاجتماعي للمنشآت والافصاح عن معلومات تفيد في تقييم ذلك الاداء وبالرغم من أهمية عملية القياس المحاسبي لتلك المتغيرات الا انها ما زالت تعاني من صعاب وعقبات تحول دون تطورها⁽³⁾

⁽¹⁾ كمال النقيب ، المرجع السابق ، ص 267 .

⁽²⁾ جورج دانيال غالي ، ترشيد القياس المحاسبي للاداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية ، (القاهرة : رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، 1993م) ، ص 28 .

⁽³⁾ حارس كريم المعالي ، المرجع السابق ، ص 15 .

مؤشرات قياس الاداء الاجتماعي:

1. مؤشر قياس الاداء الاجتماعي للعاملين بالمنشاءة:

ويشتمل على قياس جميع تكاليف الاداء الذي تقدمه المنشأة للعاملين لديها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية او نوع او طبيعة اعمالهم وتقوم المنشأة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء والانتماء للعاملين، كالاهتمام بحالاتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدمتهم وماشابه ذلك من خدمات.

2. مؤشرات قياس الاداء الاجتماعي لحماية البيئة:

ويشتمل على قياس كافة تكاليف الاداء الاجتماعي لحماية افراد المجتمع من البيئة المحيطة التي تعمل فيها المنشأة داخل نطاقها الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الاضرار عن البيئة المحيطة الناتجة عن انشطتها الصناعية وهذه تشتمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والتربة والمياه والاعشاب الطبيعية

3. مؤشرات قياس الاداء الاجتماعي لخدمة المجتمع:

يتضمن قياس كافة التكاليف التي تهدف الي اسهامات المنشأة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والخيرية واسهاماتها في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية لابناء المنطقة.⁽¹⁾

4. مؤشرات قياس الاداء الاجتماعي لتطوير المنتج:

يتضمن هذا المجال المظاهر النوعية للمنتجات مثل منفعتها طول حياتها او قابليتها لتقديم الخدمة او الوظيفة المرجوة وكذلك اثرها على تلوث البيئة اضافة الي نيلها رضاء المستهلك، الصدق

(1) نوفان حامد محمد ، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية ،(دمشق : رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية الدراسات العليا ، 2010م) ، ص 50 .

في الاعلان، الاكتمال والوضوح عن طريق الاستخدام.⁽¹⁾

خامساً: اساليب عملية القياس المحاسبي الاجتماعي

يمكن اتباع عدة اساليب لعملية قياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت حيث يتوقف اي

منها على اغراض عملية القياس ويمكن حصر هذه الاساليب لثلاثة انواع:

1. اساليب القياس المباشر يعتبر هذا الاسلوب من اساليب القياس لتحديد نتيجة القياس المحاسبية

المتمثلة في قيمة الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة الى ما يسمى بعملية الحساب المبنية اصلاً

على ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس

ومثال لذلك قياس تكلفة اله لغرض اجتماعي وذلك من خلال ثمنها الموجود على فاتورة الشراء .

2. اساليب القياس المشتقة (غير الاساسية)

تستخدم هذه الاساليب عندما يتعذر على المحاسبين قياس قيمة الاثر الاجتماعي محل القياس بطريقة

مباشرة. فعلى سبيل المثال اذا تم تسعير اجزاء اله وذلك لتحديد التكلفة الاجتماعية لها، فحين اذا تقاس

تكلفة هذه الاله بأستخدام القياس غي المباشر للوصول بعد ذلك الى تكلفة الاله كوحدة

3. اساليب القياس التحكيمية

تشبه هذه الاساليب في اجراءاتها اساليب القياس المشتقة لكن الفرق الرئيسي ينحصر في انه

يوجد في اساليب القياس التحكيمية قواعد موضوعية تحكمه اما في الاساليب المشتقة فلا توجد مثل هذه

القواعد الامر الذي يجعلها اكثر عرضة للتحيز الناتج عن تقديرات شخصية للقائمين بعملية القياس.⁽²⁾

(1) نوفان حامد محمد ، المرجع السابق ، ص 50 .

(2) وليد المعالي ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، الاطار الفكري وتطبيقاته ، (عمان : ، دار حنين للنشر ، 1996م) ، ص 215 .

سادساً: الإفصاح المحاسبي

من اهم اهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الافصاح والتقارير عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالاداء الاجتماعي للمشروع ويعد الافصاح المحاسبي احد اهم مبادئ المحاسبة الاساسية وقد اوصت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية بالزنان المشروعات بالافصاح والتقارير عن انشطتها المرتبطة بالمجتمع.

وقد افردت لجنة المعايير الدولية معيار خاص متعلق بالافصاح المحاسبي وعلي الرغم من المطالبات المستمرة بضرورة الافصاح والتقارير عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات الا انه يوجد تقارير بها تشوهات كبيرة من معلومات بشأن القضايا الاجتماعية أوانها لا تشمل كافة الانشطة الاجتماعية الواجب الاهتمام بها من المشروعات.

الافصاح المناسب هو الذي يلبي احتياجات ومصالح المشروع وهو افصاح يجعل التقارير غير مضللة وذات كيفية تجعل للتقارير قيمة اعلامية يستطيع مستخدم تلك التقارير الاسترشاد بها واتخاذ قرارات استنادا عليها.(1)

سابعاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

من الاهداف الرئيسية للاعلام المحاسبي تزويد المعلومات بغرض اتخاذ القرارات وهذا يتطلب الافصاح السليم من البيانات المالية. هنالك عدة تعريفات للافصاح المحاسبي وهي تتفق في مضمونها الى حد كبير نذكر منها مايلي:

عرف بأنه ظهور محتويات القوائم المالية بشكل صريح وكامل ولا تتحمل اكثر من معني او تحتل اي شكوك في معناها.(2)

(1) يوسف جربوع ، المرجع السابق ، ص 251 .

(2) محمد عباس بدوي ، المرجع السابق ، ص 43.

وايضا عرف بأنه الطريقة التي تستطيع المنظمة بموجبها اعلام المجتمع باطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر الاقوائم المالية او التقارير الملحقة بها اداة لذلك.⁽¹⁾

الافصاح المحاسبي هو الاظهار الكامل والواضح للحقائق أو الاحوال أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم الاخرى وويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة والصدق المحاسبي في القوائم المالية والاجتماعية وتقديم البيانات المنجزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة.⁽²⁾

وايضاً عرف الفصاح بأنه تقديم المعلومات المحاسبية الي المتهمين في شكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتاثر باختلاف الاطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة اخرى.

إن نطاق الاهتمام الاعلامي للمحاسبة (الافصاح) لم يعد مقتصرأ علي فئة أو طائفة معينة من أصحاب المصالح، وإنما يجب أن يمتد ليأخذ في الأعتبار أثر المعلومات المحاسبية ومدى فائدتها في توجيه سلوك كافة القطاعات. وأن أهتمام الدولة والمجتمع عن تلك الأثار الاجتماعية أنسجاما مع الدور الاجتماعي والاقتصادي الشامل الذي تقوم به المحاسبة.⁽³⁾

ثامناً: مستويات الافصاح المحاسبي

يرى الباحثون إن الافصاح المحاسبي مستويات متعددة يجب أن يأخذ الافصاح المحاسبي أحد

المستويات التالية:

(1) يوسف جربوع ، المرجع السابق ، ص 250 .
(2) أحمد شهير ، إمكانية التعبير عن الاداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة الاقتصادية من خلال الاطار الفكري للنظرية المحاسبية ، (المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد 25 ، 1998م) ، ص ص 81 - 83 .
(3) حسين القاضي ومأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، (دمشق : منشورات جامعة دمشق ، 2000م) ، ص 200 .

1. الإفصاح التام

إن الإفصاح التام عن البيانات المالية يتوجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية، بحيث تكون هذه البيانات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية ويتطلب هذا الإفصاح أن تصميم القوائم المالية وتعد بحيث تصور بدقة الأحداث المالية والتي اثرت علي الشركة خلال فترة زمنية معينة. ويفترض هذا الإفصاح ان لا تحذف او تحجب اية معلومات جوهرية تؤثر علي قرارات المستثمرين العاديين.

وبالرغم من كل ما ذكر لايعني هذا الإفصاح عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز وذلك لسببين هما: (1)

أ. أن أنتاج المعلومات يحتاج الي تكلفة لان المعلومات سلعة اقتصادية ذات قيمة وعلي ذلك يحكم أنتاج المعلومات أن تكون منفعتها اكبر من تكلفة أنتاجها.

ب. أن كثرة التفاصيل غير المهمة تعمل علي تخفيض القدرة علي الإستيعاب.

2. الإفصاح العادل:

يتمثل في عرض المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر الي كافة المستفيدين دون تحيز الي جهة بدون أخرى وبذلك يجب تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المالية نفسها في وقت واحد .

3. الإفصاح الكامل:

يعني هذا الإفصاح أن تشتمل القوائم المالية والتفسيرات المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنشأة لتجنب تضليل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وهذا يعني ضرورة الإفصاح عن

(1) رضوان حلوه حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الي المعايير ، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة ، (عمان : دار وائل للنشر 2003م) ، ص 447.

الحد الأدنى من البيانات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية لجعلها مضملة وبالتالي يستطيع جميع المهتمين اتخاذ قراراتهم بكل دقة دون أي معلومات.

تاسعاً: مجالات الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:⁽¹⁾

علي المنشأة أن تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في المجالات الآتية:

- أ. حماية البيئة المحيطة بالمنشأة ويتضمن الأشكال التالية:
 1. التحكم في التلوث الناتج من العمليات الصناعية للمنشأة.
 2. البحوث والدراسات في الميادين الحديثة للتقليل من التلوث الصناعي.
 3. حماية الأراضي الزراعية من الزحف الصناعي.
 4. توفير الطاقة وحسن استغلال الموارد الأولية وإعادة تشغيلها.
 5. تجميل المناطق المحيطة بالمنشأة بزراعة الأشجار والازهار.
 6. التعاون مع جمعية حماية البيئة في الأمور الأخرى.
- ب. تنمية الموارد البشرية (العاملين) ويتضمن بعض أو كل من الآتي:⁽²⁾
 1. تدريب العاملين لرفع كفاءتهم وأدائهم الوظيفي.
 2. توفير الرعاية والتأمين الصحي للعاملين وأسرهم.
 3. توفير السكن المناسب للعاملين ووسائل المواصلات والنقل والمريحة.
 4. توفير معدات وشروط السلامة الصناعية لحماية العاملين.
 5. تهيئة ظروف العمل المناسبة وأوقات للراحة، وأنشاء فرق رياضية.
 6. تشغيل الاقليات " أن وجدت " .

(1) طارق حمادة ، التقارير المالية ، (عمان : بدون دار نشر ، 2007م) ، ص 53 .
(2) عبد الناصر نور ومنير شاكر ، محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، محاولة بناء نموذج لقياس التكاليف الاجتماعية في الشركات الاردنية ، دراسة تطبيقية علي إحدى الشركات الاردنية الصناعية ، (عمان : ، جامعة الاسراء ، ورقة عمل في ندوة المحاسبة الاجتماعية ، 2000م) ، ص 8 .

ج. تحسين جودة المنتج وحماية المستهلك: ويتضمن بعض أوكل الأشكال الآتية:⁽¹⁾

1. مطابقة السلع للجودة ومعايير الأمان والسلامة.
2. احتواء المنتجات علي أرشادات واضحة تبين المحتويات وأستخدامها والصلاحية.
3. المحافظة علي أساليب حماية المستهلك.
4. تحسين أهتمامات الجماهير.
5. الاهتمام بشكاوي وأقتراحات المستهلكين.
6. الأنفاق في ميادين خدمة المستهلك.

د. خدمة المجتمع المحلي: ويتضمن :⁽²⁾

1. المساهمة في أتاحة فرصة للتدريب لجميع افراد المجتمع المحلي.
2. دعم المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية والأندية الرياضية لتحقيق رفاهية المجتمع.
3. تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. المساهمة في اللجان الحكومية وأنشطة القطاع العام.
5. إقامة المشاريع في الأماكن الأقل تطورا.
6. التبرعات لصالح الجمعيات الخيرية والتعاونية والاندية المحلية.

عاشراً : طرق الافصاح عن الأنشطة الاجتماعية:

يتم تحديد الافصاح المحاسبي عن الاداء الاجتماعي بأحدي الطرق الاتية:

1. الأفصاح في تقارير منفصلة عن القوائم المالية وملحقاتها وبغض النظر عن التقرير من حيث كونه وصفيّاً أو كميّاً أو مالياً وسواء كان الافصاح شاملاً أو جزئياً مع الأبقاء علي القوائم المحاسبية

⁽¹⁾ نواف فخر وآخرون ، المشكلات المحاسبية المعاصرة ،(دمشق : منشورات جامعة دمشق ، 2007م) ، ص 512 .

⁽²⁾ المرجع السابق، ص، 513 .

المالية التقليدية كما وهذه الطريقة تسمى طريقة الفصل ومايعاب علي هذا الافصاح هو أن القوائم المالية تصبح كثيرة ومتعددة ويصعب فهمها.

2. يتم الافصاح المحاسبي عن الاداء الاجتماعي ضمن القوائم المالية التقليدية أن يكون جنباً الي جنب في صلب القوائم المالية ويعبر عنه بوحدة نقد بأعتبار أن المعلومات الاجتماعية والاقتصادية يحققان مبدأ التكامل.

وأن الافصاح المحاسبي عن الاداء الاجتماعي في صلب القوائم المالية هو المفضل حيث يسمح بتطبيق مفاهيم اجتماعية منسجمة مع المفاهيم المالية مثل: مفهوم العمليات الاجتماعية والتكاليف والمنافع الاجتماعية.

3. أن يقتصر الافصاح المحاسبي عن الاداء الاجتماعي في التقرير السنوي للمنشأة أو في تقرير مجلس الإدارة. ويعاب علي هذا الافصاح أن القوائم المالية تصبح مختلفة ويصعب الرقابة عليها.⁽¹⁾

نطاق الافصاح عن الاداء الاجتماعي:

يتحدد نطاق الافصاح المحاسبي الاجتماعي من خلال الآراء الثلاثة التالية:

الرأي الأول: وصف الاداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة بصورة إنشائية مع الأستعانة في بعض الأحيان ببعض المؤشرات الكمية والنسب الاحصائية هذا النموذج لا يتضمن في مثل هذه الحالة الافصاح عن قيمة التكاليف والمنافع الاجتماعية.

الرأي الثاني: الافصاح عن التكاليف الاجتماعية والبيئية فقط دون الافصاح عن قيمة المنافع الاجتماعية والبيئية وهذا النموذج يفترض وجود صعوبات تحول دون قياس قيمة المنافع الاجتماعية.

⁽¹⁾ مؤيد الفضل وآخرون ، المرجع السابق ، ص 197.

الرأي الثالث: الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية مع بعضها البعض في تقرير موحد وهذا النموذج يعتمد علي مبدأ المقابلة، أي مقابلة الإيرادات بالتكاليف متجاهلاً الصعوبات التي تحول دون قياس قيمة المنافع الاجتماعية بشكل نقدي.

نظراً للصعوبات التي تكتنف قياس قيمة المنافع الاجتماعية فإن علي المنشأة أن تفصح عن تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية دون التعرض الي جانب المنافع في التقارير الخارجية لمعرفة مدى م تكبدته هذه المنشأة لأصلاح الأضرار التي حقت بالمجتمع لان ما يهم المجتمع بالدرجة الاولي رفع الضرر الذي لحق به نتيجة ممارسة هذه المنشآت لأعمالها قبل الحصول علي المنافع المرجوّه من قبل هذه المنشآت.⁽¹⁾

يرى الباحث أن قياس والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن يتم في قوائم مالية تعرضت للاداء الاجتماعي الي جانب الاداء الاقتصادي (اي أتباع أسلوب الدمج وذلك بالنسبة للتكاليف والمنافع التي يمكن قياسها حتي تتم عملية المقابلة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية النقدية.

(1) رضوان حلوة حنان ، المرجع السابق ، ص 270 .

المبحث الثاني

القوائم المالية

تمهيد:

علي الرغم من من ان القوائم المالية تمثل مخرجات نظام المحاسبة المالية وإعدادها وعلي الرغم من أنها تمثل وسيلة الأداة الأساسية في الأتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف علي العناصر الرئيسية المؤثرة علي المركز المالي للمنشأة وما حققه من نتائج. وتمثل هذه القوائم المالية الناتج النهائي لهذه الأطراف.

أولاً: مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية إصطلاح محاسبي له صفة الشمولية ويضم تحت مظلته في منشآت الاعمال الهادفة لربح الحسابات الختامية والميزانية وقوائم وملحوظات آخري إضافية أو مكملة أو متممة.(1)

كما تم تعريفها بأنها قوائم يتم إعدادها محاسبياً من أجل متابعة العمليات المالية خلال السنة المالية الخاصة بالمنشأة وترتبط مع وظيفة الرقابة كوحدة من المهام الإدارية التي تسهم في بيان الوضع المالي للشركة أو المؤسسة وتساعد ايضاً في أتحاذ القرارات في الموافقة أو عدم الموافقة علي قيام المشروع لذلك تعتبر القوائم المالية من اهم الاجراءات التي تحرص الشركات علي تنفيذها وتقديم تقرير مفصل حولها في نهاية الفترة المالية .(2)

(1) عبد المنعم عوض وآخرون ، تحليل ونقد القوائم المالية ، (ب ن ، ب ت) ، ص 16 .
(2) وليد ناجي الحياي ، المحاسبة المتوسطة ، ط2 ، (منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2007م) ، ص 41.

كما تم تعريفها بأنها الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وهي تنشأ نتيجة اجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية علي البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية .(1)

مما سبق يرى الباحث بأن القوائم المالية هي سجلات توفر ملخص للوضع المالي لفرد أو منظمة أو مؤسسة تجارية .

ثانياً: أهداف القوائم المالية

كما هو معروف فإن المحاسبة توفر قدرأ من المعلومات التي تحتاجها الاطراف الخارجية لاغراض اتخاذ القرارات ويتم توفيرها لهذه الأطراف في شكل قوائم مالية ذات اغراض عامة لذلك لا بد من التعرف علي طبيعة المعلومات التي تحتاجها الاطراف الخارجية والتي تسعى المحاسبة المالية الي توفيرها لهم بشكل مباشر أو غير مباشر في القوائم المالية:

أ. التدفقات النقدية والقدرة الكسبية للمنشأة

يسعي المستثمرين دائماً الي معرفة مقدار النقدية التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلاً نتيجة لأستثماراتهم في المنشأة سواء في شكل عائد للاموال التي استثمروها ام عائد علي تلك الاموال (أرباح) ولذا فإن التدفقات النقدية التي يتوقع المستثمرون الحصول عليها تأتي من مصدرين:

1. توزيعات الارباح التي تجد بها المنشأة.

2. التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمرين نتيجة تصفية استثماراتهم وتمثل إسترداد الأموال

المستثمرة.

(1) محمد عباس حجازي ، المدخل الحديث في مبادي المحاسبة ، (القاهرة : ب ن ، 1989م) ، ص 537.

وأول ما يسعى اليه المستثمرين هو التعرف علي القدرة الكسبية للمنشأة أي مقدرة المنشأة علي خلق العائد الذي ينعكس بعد ذلك في صورة تدفقات نقدية تمكن المنشأة من إجراء توزيع الأرباح وتمكن المستثمرين من إسترداد أموالهم. وعادة ما تتخذ القدرة الكسبية للمنشأة كمؤشر يفيد في التنبؤ بقدراتها مستقبلاً.⁽¹⁾

ب. السيولة واليسر المالي والربحية: يلجأ المستثمرين الي عدة اعتبارات لتقدير كفاءة المنشأة في خلق التدفقات النقدية المستقبلية وتتمثل في:⁽²⁾

1. السيولة: وتشير الي قدرة المنشأة علي مواجهة إلتزاماتها المستحقة الدفع في الآجل القصير، وتشير السيولة الي درجة المرونة والسرعة التي يمكن استخدامها في سداد الإلتزامات العاملة.
2. اليسر المالي في الآجل الطويل: ويشير الي قدرة المنشأة علي خلق التدفقات النقدية المستقبلية لمواجهة إلتزاماتها في الآجل الطويل وبالتالي لا توجد عسر مالي يضطرها الي إيقاف نشاطها.
3. الربحية: وتشير الي قدرة المنشأة علي خلق موارد مضافة نتيجة عملياتها وتتمثل في القدرة علي إنتاج السلع والخدمات وبيعها بسعر يزيد علي تكلفة الموارد المستخدمة في تلك الأنشطة وبالتالي فإن الربحية تعكس المقدرة الكسبية للمنشأة ومقدرتها علي خلق التدفقات النقدية المستقبلية.

الخطوة الأخيرة في العملية المحاسبية هي توصيل المعلومات المحاسبية الي مستخدميها وذلك من خلال القوائم المالية، وتعرف القوائم المالية المعلومات المحاسبية عن المنشأة مثل: نتائج التشغيل، الوضع المالي، التدفقات النقدية، في نهاية كل فترة مالية بغرض مساعدة المستخدمين علي إتخاذ القرارات المتعلقة بمعاملاتهم مع المنشأة.

⁽¹⁾ محمود أحمد ابراهيم ، المحاسبة المالية ، مخرجات نظام المحاسبة المالية ، الطبعة الأولى ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص 12 .
⁽²⁾ المرجع السابق ، ص 13 .

ثالثاً: أنواع القوائم المالية:

1 . قائمة المركز المالي (الميزانية): الغرض من إعداد الميزانية هو عرض الوضع المالي لمنشأة معينة (أي قيم الأصول، الخصوم ، حقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة، ويمكن إعتبار الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمنشأة، فإن الميزانية تصور أصول المنشأة وخصومها وحقوق الملكية الخاص بها في تاريخ معين، وحتى يمكن فهم الصورة كاملة يجب علي مستخدم المعلومات تفهم هيكل الميزانية والعناصر التي تتكون منها والعلاقات التي ترتبط بين تلك العناصر.⁽¹⁾

جدول رقم (1/2/2)

قائمة المركز المالي (الميزانية)

البيان	كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي
<u>الخصوم الثابتة</u>			<u>الأصول الثابتة</u>		
قروض طويلة الأجل	XX		الأراضي	XX	
<u>الخصوم المتداولة</u>			المباني	XX	
قروض قصيرة الأجل	XX		السيارات	XX	
أ. دفع	XX		الأثاثات	XX	
الدائنون	XX		الآلات	XX	
مجموع الخصوم		XXX	مجموع الأصول الثابتة		XXX
<u>حقوق الملكية</u>			<u>الأصول المتداولة</u>		
رأس المال	XX		البنك	XX	
+ صافي الربح	XX		الصندوق	XX	
(-) صافي الخسارة	(XX)		أ. مالية	XX	
الإحتياطيات	XX		أ. قبض	XX	

⁽¹⁾ طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الإئتمان ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م) ، ص65.

الأرباح المحتجزة	XX		المدينون	XX	
(-) المسحوبات	(XX)		المخزون	XX	
مجموع حقوق الملكية		XXX	مجموع الاصول المتداولة		XXX
<u>الأرصدة الدائنة الآخري</u>			<u>الأرصدة المدينة الآخري</u>		
مصروفات مستحقة	XX		مصروفات مقدمة	XX	
إيرادات مقدمة	XX		إيرادات مستحقة	XX	
مجموع الارصدة الدائنة		XXX	مجموع الأرصدة المدينة		XXX
الإجمالي		XXX	الإجمالي		XXX

المصدر: أ.د. خالد أمين عبد الله وآخر، أساسيات المحاسبة وطرقها، ط2 (عمان: دار وائل للنشر، 2001)، ص67

مما سبق يلاحظ الباحث أن الميزانية تتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

الأصول، الخصوم، حقوق الملكية.

ويمكن تصوير المعادلة المحاسبية كما يلي:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية.⁽¹⁾

العنصر الأول: الأصول وتعرف بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمنشأة وهي تتضمن منافع مستقبلية

محتملة تحكم منشأة معينة أو تحصل نتيجة لمعلومات أو أحداث سابقة ويجب أن تتوفر ثلاثة خصائص

حتى يوصف البند بأنه أصل وهي:

1. يجب أن الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة وتمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في

المستقبل.

2. أن تكون المنشأة قادرة علي الحصول علي المنافع من الأصل وتمنع او تفيد فرصة حصول

المنشآت الآخري علي تلك المنافع.

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 67.

3. أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول علي المنافع من الأصل.

العنصر الثاني: الخصوم (الإلتزامات) وهي تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ناشئة عن الإلتزامات الحالية لمنشأة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

ولكي يوصف البند بأنه إلتزام لابد أن يفي بالخصائص التالية:

1. يتطلب الإلتزام ان تقوم المنشأة بتسوية الإلتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي

لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين في تاريخ معين.

2. لا يمكن تفادي الإلتزام.

3. وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

العنصر الثالث: حقوق الملكية وهي الحصة المتبقية في الأصول عند إستبعاد الخصوم وتمثل حصة الملاك في المنشأة وتتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراء توزيع الارباح، وتزداد حقوق الملكية من خلال إستثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الارباح.

تفسير قائمة المركز المالي:

يتمثل تقييم أصول المنشأة أحد الامور الهامة للدائنين والبنوك الدائنة والمستثمرين لانها توفر

الأسس التي يمكن استخدامها لتقدير ما اذا كانت تم بيعها او تحويلها الي نقدية حتى في حالات تصفية

الشركة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 67 .

كذلك توجه أطراف عديدة نحو ديون الشركة للتعرف علي ما إذا كانت المنشأة تملك موارد كافية لتحويلها الي نقدية تستخدم في سداد الديون حيث تنتظر البنوك الدائنة والاطراف المقرضة الآخري العلاقة بين الاصول والخصوم وتحليل ما إذا كانت المنشأة تملك موارد لمقابلة إلتزاماتها، كما تنتظر البنوك الدائنة والاطراف المقرضة الي حقوق الملكية علي أنها خط الدفاع الأول لتلقي الخسائر، فمطالبات الجهات الدائنة تأتي من الناحية القانونية قبل ان يحصل أصحاب الملاك علي حقوقهم، فعند تصفية المنشأة وبيع أصولها وتحويلها الي نقدية فإنه يتم استخدام هذه الحصيلة في سداد الجهات الدائنة قبل استلام الملاك لاي مبلغ من حقوقهم.⁽¹⁾

2 . قائمة الدخل:

وهي اكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الاعمال للمشروع وبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتدمج بموجبها حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة صناعية، بينما تدمج المتاجرة والأرباح والخسائر إذا كانت تجارية وتعرض الإيرادات والمصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف الي نتائج المشروع ويمكن إعداد قائمة الدخل علي أساس مفهومين للدخل، الدخل التشغيلي والدخل الشامل أما الدخل التشغيلي هو المفهوم الذي يتم بموجبه عرض البنود والعناصر المتكررة خلال الفترة المالية ونستبعد بموجبه العناصر غير المتكررة وغير العادية وغير المتعلقة بالنشاط الجاري بشكل وثيق كإيقاف خطوط الإنتاج أو التوزيع وتصحيح الأخطاء المحاسبية وتغيير السياسات المحاسبية وهي البنود التي يقوم مفهوم الدخل الشامل بعرضها والافصاح عنها بشكل تفصيلي ضمن ما يعرف بالبنود غير العادية.⁽²⁾

⁽¹⁾ طارق عبد العال ، المرجع السابق ، ص 68 .

⁽²⁾ مؤيد راضي خنفر ، تحليل القوائم المالية ، مدخل نظري وتطبيقي ، الطبعة الاولى ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006م -

1426هـ) ، ص 29 .

قائمة الدخل هي عبارة عن كشف بإيرادات المشروع خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول علي هذه الإيرادات وفقا لمبادي محاسبية متفق عليها. ويبدو من هذا التعريف أهمية مقابلة الإيرادات بالمصروفات في تحيد الدخل ويت تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات للدخل علي مرحلتين:

الأولي: تتضمن تحيد الإيراد الواجب ادراجه في القائمة.

الثانية: تحديد المصاريف والنفقات التي تم انفاقها في سبيل الحصول علي الإيراد.⁽¹⁾

جدول رقم (2/2/2)

قائمة الدخل

البيان	جزئي	كلي
الإيرادات		
إيراد المبيعات (الصافي)	XX	
إيراد فوائد	XX	
إيراد الاستثمارات	XX	
أجمالي الإيرادات		XXX
(-) المصروفات		
تكلفة البضاعة المباعة	XX	
مصاريف البيع	XX	
مصاريف الاستهلاك	XX	
خسائر بيع	XX	
مصروف فوائد	XX	

⁽¹⁾ محمود أحمد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 13 .

	XX	ضريبة الدخل العادية
XXX		إجمالي المصروفات
	XX	دخل النشاط العادي المستمر
	XX	الأنشطة المتوقف عنها
	XX	دخل النشاط العادي
	XX	أرباح (خسائر) استثنائية
XXX		تأثير التغير في الطرق المحاسبية
XXX		صافي الدخل

المصدر: محمود أحمد إبراهيم، المحاسبة المالية، مخرجات النظام المحاسبي، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998م)، ص13

3 . قائمة الأرباح المحتجزة:

تعرف قائمة الأرباح المحتجزة بأنها التقدير الذي يتم من خلاله بيان تأثير صافي الدخل

وتوزيعات الأرباح علي الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية المستخدمة لذلك وهي:

أرباح محتجزة أول المدة + صافي الدخل - توزيعات الأرباح = أرباح محتجزة آخر المدة.

حيث تتكون عناصر قائمة الأرباح المحتجزة من:

رصيد أرباح أول المدة ، صافي الدخل، توزيعات الأرباح ، رصيد أرباح آخر المدة.

جدول رقم (3/2/2)

قائمة الأرباح المحتجزة

المبلغ	البيان
XXX	أرباح محتجزة أول المدة
XXX	(+) صافي الدخل
XXX	(-) توزيعات الأرباح
XXX	أرباح محتجزة آخر المدة

المصدر: طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص72

وقائمة الأرباح المحتجزة يتم إعدادها عن فترة مالية معينة (الفترة المحاسبية) وتوضح هذه القائمة الأثر الذي يحدثه صافي الدخل وتوزيعات الأرباح علي الوضع المالي للمنشأة كما تبين القائمة نوعين من العالقات بين القوائم المالية. الأولى المعلومة التي تدفقت من قائمة الأرباح المحتجزة الي قائمة المركز المالي وهي رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة، والثانية المعلومة التي تدفقت من قائمة الدخل الي قائمة الأرباح المحتجزة وهي صافي الدخل.⁽¹⁾

4 . قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة تلخص التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة زمنية معينة التي تتعلق بالأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية بما يمكن من تقدير التدفقات النقدية المتوقعة ويمكن تبويب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في قائمة التدفقات النقدية الي ثلاث مجموعات رئيسية علي النحو التالي:

1. أنشطة تشغيلية.

2. أنشطة إستثمارية.

3. أنشطة تمويلية.

يتم تجميع هذه التغيرات التي حدثت في الثلاث مجموعات الرئيسية ويمثل الناتج الصافي التغير الذي حدث علي النقدية خلال الفترة ويتم تسويته مع رصيد النقدية أول الفترة للوصول الي رصيد النقدية آخر الفترة.⁽²⁾

⁽¹⁾ طارق عبد العال ، المرجع السابق ، ص 72 .

⁽²⁾ محمد محمود عبد ربه ، دراسات في النظرية المحاسبية ، (الألكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ص 247.

شكل رقم (4/2/2)

قائمة التدفقات النقدية

المبلغ	البيان
XXX	صافي التدفق النقدي من انشئطة التشغيل
XXX	(+) صافي التدفق النقدي من أنشئطة الإستثمار
XXX	(+) صافي التدفق النقدي من أنشئطة التمويل
XXX	التغير في النقدية
XXX	(+) رصيد النقدية أول المدة
XXX	رصيد النقدية آخر المدة

المصدر: محمد محمود عبد ربه، دراسات في النظرية المحاسبية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص247

رابعاً : حدود القوائم المالية:

تعد القوائم المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهمة بالمنشأة الا أن هذه القوائم عرضه لبض القيود التي تحد من فائدتها إذا لم يأخذ قارئ القوائم المالية في حسابه عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة بها ومن أهم القيود ما يلي:

1. إفتراض ثبات القوه الشرائية لوحدة النقود: يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لافتراض هام وهو ثبات القوه الشرائية لوحدة النقود ورغم تأكيد معدي بالقوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب التغيرات في الأسعار الا ان الابحاث والتجارب التي اجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار عي القوائم المالية لم تصل الي قبول اي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقاً للمبادي المحاسبية المتعارف عليها.

2. التسجيل التاريخي: تعد القوائم المالية وفقاً للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة غالباً ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي حدوداً علي قيمتها في ذلك الخصوص.

3. الحكم والتقدير الشخصي: للتوصل للدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع ولأن الأمر غير علني لذلك تقوم المحاسبة علي إفتراض إمكانية تقسيم حياة المشروع الي فترات مالية عادة ما تكون سنة إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير.

4. قدرة الإدارة في التأثير علي محتوى ومضمون القوائم المالية: تمتلك الإدارة قدرة التأثير علي مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك بإستخدام أنشطة نهايات الفترات ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة بعض الأنشطة المعينة في نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها أن تحدث تأثير علي بعض العناصر والبند الواردة في القوائم المالية التي تلقي اهتماماً خاصاً من الدائنين والمستثمرين.

5. مرونة إختيار الطرق والسياسات المحاسبية: يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء كانت من الناحية العلمية أو العملية من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المنشأة.⁽¹⁾

مما سبق يرى الباحث الي أن الحاجة الي الأفصاح عن المعلومات المحاسبية أصبح من الضروري أن يعرف مستخدمي القوائم المالية علاقة المنشأة بالبيئية المحيطة بها ويتم الأفصاح عن

⁽¹⁾ طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المراجعة ، الجزء الثالث ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص ص 82 ، 83 .

طريق البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية في التقارير المالية الدورية والقوائم المالية ويكون الإفصاح داخل القوائم المالية او في الايضاحات المتممة أو في التقارير الخاصة بإدارة المنشأة أو المراجعين. ويفضل الباحث أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في متن القوائم المالية المالية للمنشأة الأمر الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الاطلاع علي مختلف المعلومات وسهولة التوصل اليها.

الفصل الثالثة

الدراسة الميدانية

وتشتمل علي

المبحث الأولي : نبذة تعريفية عن الشركات محل الدراسة

المبحث الثانية : تحليل بيانات الدراسة وإختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن الشركات محل الدراسة

تمهيد:

يتناول الباحث في هذا المبحث نبذة تعريفية عن شركة أسمنت عطبرة المحدودة وشركة أسمنت السلام بأعتبارهما عينة البحث وكذلك تناول الباحث الهيكل التنظيمي والتقارير الإدارية للشركتين وأيضاً الطاقة الإنتاجية لشركة أسمنت عطبرة وشركة أسمنت السلام .

أولاً: مصنع أسمنت عطبرة

نبذة تعريفية:

شركة أسمنت عطبرة أعرق شركة أسمنت في السودان، أنشئ أول خط لأسمنت عطبرة عام 1947م كقطاع خاص تحت مسمى (اسمنت بورتلاند عطبرة) وذلك بشركة مساهمة برؤوس أموال أغلبها أجنبية. وفي عام 1970م تم تأميم المصنع وسمي بإسم مؤسسة ماسبيو للأسمنت وأضيف الي مؤسسات القطاع العام الصناعي، ثم صدر قرار جمهوري عام 1983م بتحويل مؤسسة ماسبيو للأسمنت الي شركة خاصة (شركة ماسبيو للأسمنت) تعمل تحت قانون الشركات لسنة 1925م، وفي العام 1985م صدر قرار بتحويل إسم الشركة الي شركة أسمنت عطبرة المحدودة، وفي أواخر العام 2002م تم البيع للشركة السودانية الأفريقية للتنمية والاستثمار ولذا تمت أيلولة الشركة للشيخ سليمان الراجحي والذي قام بمعالجة الانبعاثات وزيادة إنتاجية المصنع وبناء مصنع جديد بطاقة إنتاجية 5700 طن في اليوم من الأسمنت ويعد أكبر الخطوط في السودان لإنتاج الأسمنت، وبتكنولوجيا متقدمة.

1 موقع المصنع القديم:

يقع علي بعد حوالي 2,5 كيلو متر جنوب كبري نهر عطبرة شرق نهر النيل حيث يقع بين طريق الاسفلت الذي يصل مدينتي الدامر وعطبرة وبين خط السكة حديد الذي يصل ولاية نهر النيل بالعاصمة قرب منطقة تسمى العكد.

2 . موقع المصنع الجديد:

يقع الخط الرابعة علي بعد 16 كيلو متر من نهر النيل بالضفة الغربية لمنطقة أم الطيور بمحلية سولا جوار محاجر الشركة وذلك لقرب المادة الخام (الحجر الجيري والطفلة الصحراوية).

3 . مكونات الإنتاج:

تتكون صناعة الأسمنت من الحجر الجيري والطينة النهرية والصحراوية والجبص.

الشهادات والجوائز الممنوحة للشركة:

1. حصات الشركة علي جائزة أفضل مصنع لإنتاج الأسمنت في الشرق الأوسط عام 1984م وكانت

من مجلة الصناعة والتجارة بمدير (الجائزة العربية).

2. الجائزة الثانية كانت الجائزة الماسية للجودة من المكسيك عام 1993م.

3. جائزة النجم الذهبي العالمية من أسبانيا (مدريد) نظير الانتاجية ذات الجودة العالمية 1994م.

4 . الإنجازات التي حققتها الشركة:

أنشاء الخط الجديد بطاقة إنتاجية تبلغ 5700 طن في اليوم. تم تأهيل مرسيات الافران من تلوث

البيئة المحيطة بالمصنع القديم.

جدول (1/1/3)

الطاقة الانتاجية للأفران بالمصنع وتاريخ تركيبها:

م	السنة	الطاقة الإنتاجية
1	1947م	70 طن أسمنت في اليوم (كلنكر مستجلب)
2	1949م	150 طن في اليوم (فرن رقم 1)
3	1960م	400 طن في اليوم (فرن رقم 2)
4	1983م	750 طن في اليوم (فرن رقم 3)
5	2010م	7500 طن في اليوم الخط الجديد

المصدر: سجلات شركة أسمنت عطبرة

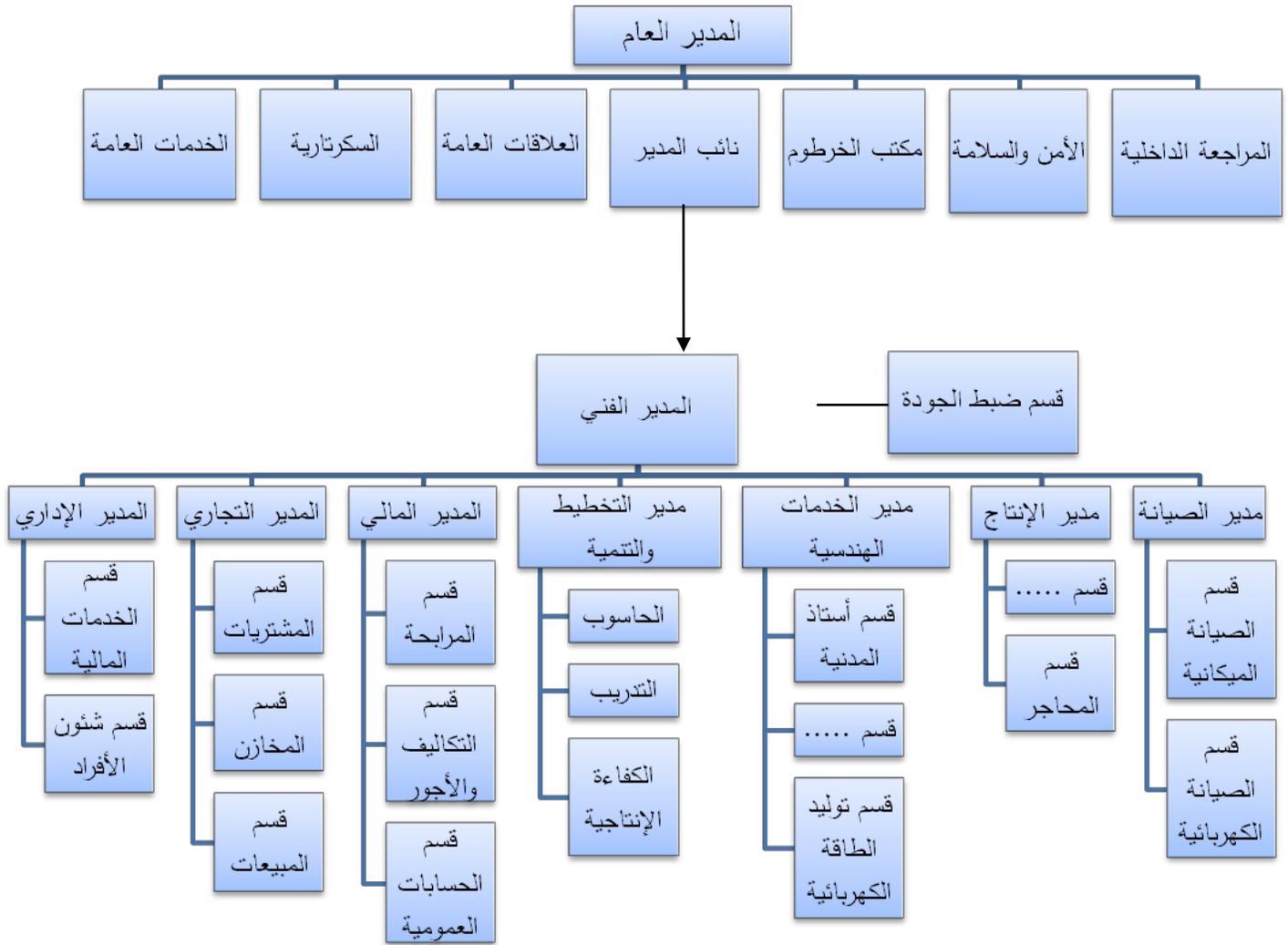
جدول (2/1/3)

الانتاج في بعض السنوات قبل الخصصة وبعدها :

إنتاج الأسمنت (طن)	العام
192010	عام 1999م
117655	عام 2000م
139364	عام 2001م
206894	عام 2008م
201751	عام 2009م
799113	عام 2010م

المصدر: سجلات مصنع أسمنت عطبرة

شكل(1/1/3): الهيكل لشركة أسمنت عطبرة



المصدر: التقارير الإدارية لشركة أسمنت عطبرة المحدودة 2012م

ثانياً : مصنع أسمنت السلام

نبذة تعريفية:

هو أحد مصانع القطاع الخاص تم تأسيسه في العام 2003م يقع في منطقة العكد محلية الدامر بولاية نهر النيل ينتج سلعة الأسمنت حيث بدأ الإنتاج التجريبي في شهر أغسطس 2008م وبلغ الإنتاج في المرحلة الأولى (2000) طن يومياً وسوف يتضاعف الإنتاج في المرحلة الثانية (4000) طن في اليوم، وتتمثل أهداف المشروع في الآتي:

1. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. تحقيق متطلبات كل المعنيين وإرضاءهم.

3. المحافظة علي البيئة المحيطة.

4. ادخال التقنيات الحديثة والأستفادة منها.

1 . مكونات المصنع : محاجر الحجر الجيري، خطوط الإنتاج، مصادر الطاقة والمياة، تكلفة المشروع، التمويل.

2 . المحاجر:

1. محاجر الحجر الجيري (1) 200 متر x 4500 متر بمساحة 2900000 م

2. محاجر الحجر الجيري (2) 200 متر x 1000 متر بمساحة 2200000 م

تكفي هذه المحاجر لمدة 50 عاماً.

3 . خطوط الإنتاج:

1. خط أنتاج الاسمنت الأولي بطاقة انتاجية تبلغ 2000 طن يومياً.
2. خط أنتاج الاسمنت الثانية بطاقة انتاجية تبلغ 4000 طن يومياً (يبدأ العمل بعد الخط الأولي).
3. خط الرخام بطاقة انتاجية تبلغ 100 متر مربع يومياً.

4 . مصادر الطاقة الكهربائية والمياه:

مصادر الكهرباء: خطوط طاقة كهربائية بسعة 30 ميجاوات من الشبكة القومية. محطة توليد بالموقع بطاقة أنتاجية 6 ميجاوات.

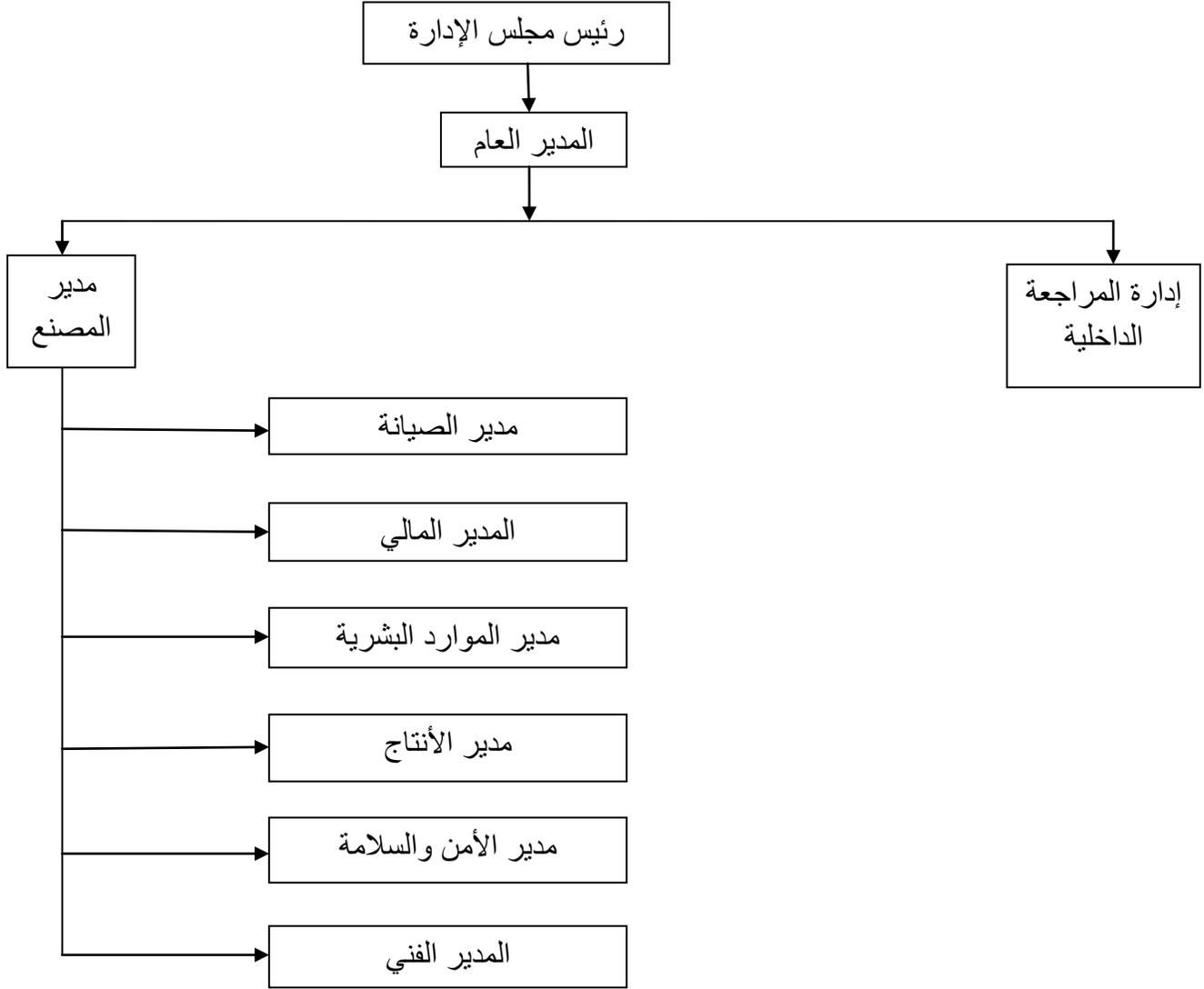
مصادر المياه: هنالك ثلاثة مصادر للمياه بسعة 150 م³ في الساعة.

5 . تكلفة المشروع: تقدر تكلفة مشروع خط أنتاج الأسمنت الأولي بمبلغ 175 مليون دولار.

6 . التمويل:

1. شراكة بين راسمال سعودي وسوداني.
2. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
3. محفظة البنوك السعودية بالإضافة للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شكل (2/1/3) الهيكل التنظيمي لمصنع أسمنت السلام :



المصدر : سجلات مصنع أسمنت السلام

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة

تمهيد:

يشتمل هذا المبحث على الخطوات والإجراءات التي تم اتباعها في تطبيق الدراسة الميدانية ، ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة ، وإجراء اختبار الثبات والصدق لهذه الاداة للتأكد من صلاحيتها والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وأستخراج النتائج وذلك على النحو التالي :

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يتمثل في وصف عبارات الدراسة عن طريق التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات المبحوثين وكذلك وصف إتجاهات عينة الدراسة من خلال مقياس النزعة المركزية (الوسط الحسابي)، الذي يوضح متوسط إجابات المبحوثين وكذلك الإنحراف المعياري الذي يوضح تفاوت إجابات المبحوثين حول متوسط إجاباتهم لكل عبارة من عبارات الدراسة، وكذلك إستخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال إختبار مربع كاي لإختبار عبارات الدراسة ومعرفة الفروق في إجابات المبحوثين هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم أنها ناتجة عن الصدفة لا غير.

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من العاملين بالمصانع في مجال المحاسبة في مدينة عطبرة، ولاية نهر النيل في شركة أسمنت عطبرة وشركة أسمنت السلام لضمان فهم العبارات وبالتالي الوثوق في النتائج المتحصل عليها.

عينة الدراسة:

تم إختيار عينة مكونة من 70 بطريقة عشوائية حتي لا تكون العينة المختارة متحيزة بغرض تعميمها علي المجتمع نظراً لصعوبة دراسة مجتمع الدراسة ككل، وبعد جمع الإستبانات من أفراد العينة وجد أن عددها 62 إستبانة، أي أن هنالك 8 إستبانات مفقودة لم تعاد للباحث، كما لاحظ الباحث أن هنالك إستبانتين لم يتم الإجابة علي العبارات الخاصة بها وتعتبر أيضاً في هذه الحالة بيانات مفقودة ولا تدخل في إجراءات التحليل، عليه يصبح حجم عينة الدراسة 60.

أداة الدراسة:

قام الباحث بجمع المعلومات من خلال الإستبيان الذي تم وضعه علي شكل العبارات المغلقة بحيث كل عبارة في الإستبيان يمكن أن تأخذ خمس إجابات وهي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق ولا أوافق بشدة)

الصدق والثبات للأداة:

تمت معرفة الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها علي مجموعة من الخبراء والمختصين وإعادة صياغة وحذف بعض الفقرات ودمج بعضها بناءً علي توجيهاتهم وخروج الإستبانة في شكلها النهائي، كما يعرف الثبات علي أنه إتساق المقياس أي إذا تم إعادة توزيع الإستبيان علي عينة الدراسة تظل النتيجة ثابتة كما هي، كما تم قياس الصدق الداخلي من خلال مقياس الفا كرونباخ وكانت قيمة الثبات 0.8439 وتعني أن عبارات الإستبيان تمتاز بدرجة ثبات عالية، كما بلغت قيمة معامل الصدق 0.918 وتعني أن عبارات وبما أن قيمة معامل الفا كرونباخ للثبات هي 0.8439 وهي أكبر من 0.5 مما يعني أن عبارات الإستبانة تمتاز بدرجة ثبات عالية جداً، أي أن النتائج التي تم الحصول عليها تظل كما هي أو قريبة جداً إذا ما أعيد تطبيق الإستبانة على نفس أفراد العينة، كما يلاحظ أن قيمة معامل الفا كرونباخ للصدق 0.918 وهي عبارة

عن الجزر التربيعي لمعامل الثبات أيضاً هي أكبر من 0.5 مما يعني ان عبارات الإستبيان تمتاز بدرجة صدق عالية، أي أن عبارات الدراسة تقيس ما يفترض البحث قياسه بالفعل.

الوسائل الإحصائية:

تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما استخدم الباحث برنامج Microsoft Excel في عمليات الرسم البياني.

ثانياً: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

1/الفئة العمرية:

جدول(1/2/3)

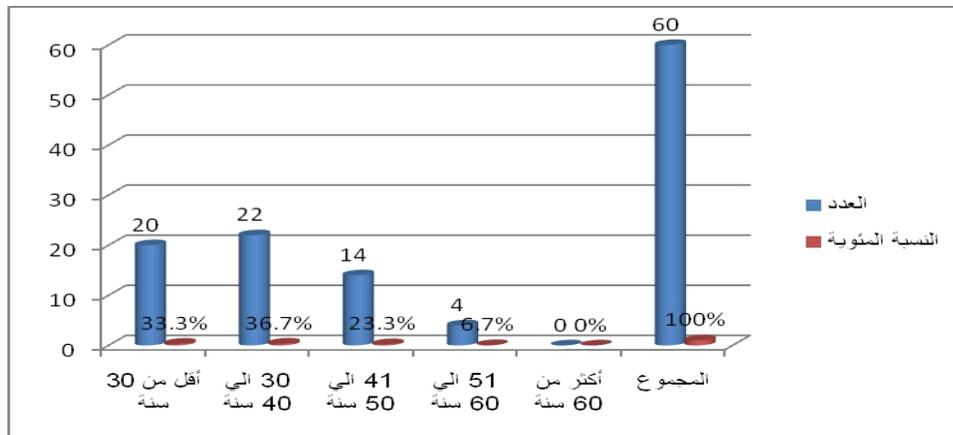
توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	20	33.3%
30 الى 40 سنة	22	36.7%
41 الى 50 سنة	14	23.3%
51 الى 60 سنة	4	6.7%
أكثر من 60 سنة	0	0%
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

شكل (1/2/3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول والشكل (1/2/3) يتضح بأن أغلب أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة وعددهم 22 بنسبة 36.7%، تليها الفئة العمرية التي أقل من 30 سنة وعددهم 20 بنسبة بلغت 33.3%، ثم الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة وعددهم 14 بنسبة 23.3%، وأخيراً الفئة العمرية من 51 إلى 60 سنة وعددهم 4 بنسبة بلغت 6.7%، ولا توجد نسبة تذكر للذين هم أكثر من 60 سنة، عليه يخلص الباحث الي انه يوجد تنوع في أعمار افراد عينة الدراسة وبالتالي فهي فئات عمرية ناضجة تعي تماماً لعبارات الإستبانة.

2/ المؤهل العلمي:

جدول (2/2/3)

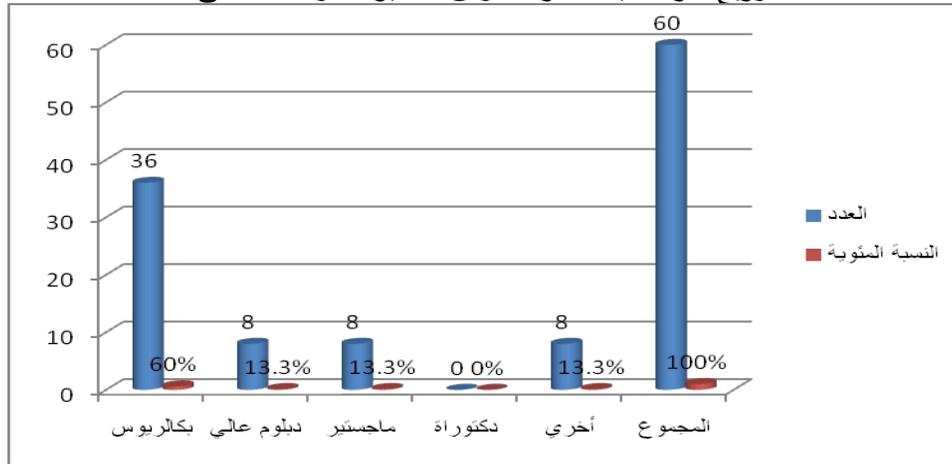
توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	36	60%
دبلوم عالي	8	13.3%
ماجستير	8	13.3%
دكتورة	0	0%
أخرى	8	13.3%
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

شكل (2/2/3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول والشكل (2/2/3) يوضحان بأن حملة شهادة البكالوريوس حققوا أعلى عدد من جملة المبحوثين وعددهم 36 بنسبة بلغت 60%، يليهم حملة شهادة الدبلوم العالي وشهادة الماجستير وحملة الشهادات الأخرى وعددهم 8 بنسب متساوية بلغت 13.3%، ولا توجد نسبة تذكر لحملة شهادة الدكتوراة، عليه فإن الإجابات تم الحصول عليها من أفراد يمتلكون مؤهلات علمية عالية جداً فيما عدا شهادة الدكتوراة، مما يعني ان أفراد عينة الدراسة علي فهم تام لعبارات الإستبانة وإعطاء الباحث الضوء الأخضر للوثوق بالمعلومات التي تم الحصول عليها.

3/ التخصص العلمي :

جدول (3/2/3)

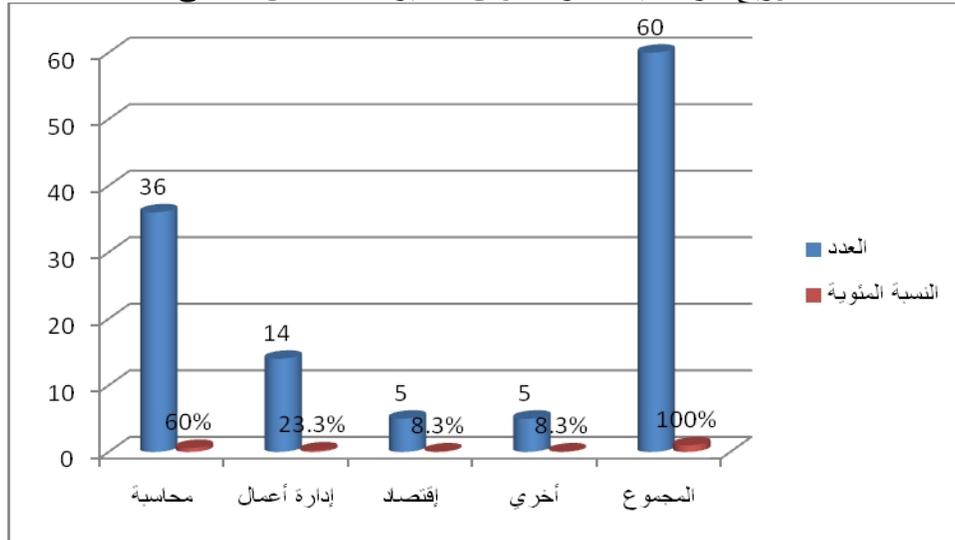
توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	36	60%
إدارة أعمال	14	23.3%
إقتصاد	5	8.3%
أخرى	5	8.3%
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

شكل (3/2/3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول والشكل (3/2/3) يتضح أن تخصص المحاسبة حقق أعلى عدد من جملة المبحوثين البالغ عددهم 36 بنسبة 60%، يليهم تخصص إدارة الأعمال وعددهم 14 بنسبة بلغت 23.3%، وأخيراً تخصص الإقتصاد والتخصصات الأخرى غير التي ذكرت بعدد متساوي بلغ 5 ونسبة متساوية 8.3%، عليه يخلص الباحث إلي 60% من أفراد عينة الدراسة متخصصون في مجال المحاسبة وهي نسبة كبيرة جداً مقارنة مع ذوي التخصصات الأخرى مما يعني أن الإجابات تم الحصول عليها من أشخاص علي علم ودراية تامة لعبارات الإستبانة المتعلقة بمجال المحاسبة وبالتالي إعطاء الباحث الضوء الأخضر للوثوق بالمعلومات التي تم الحصول عليها.

4/ المسمي الوظيفي :

جدول (4/2/3)

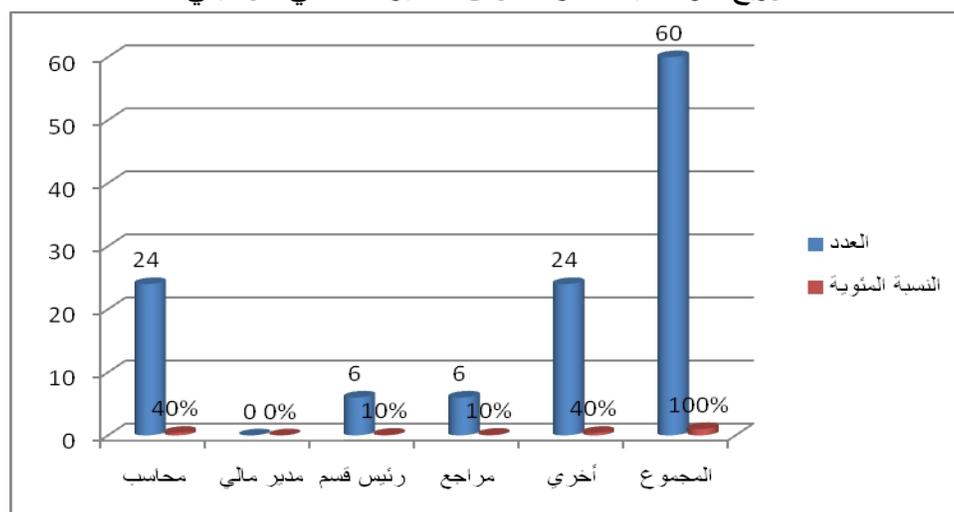
توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المسمي الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المسمي الوظيفي
40%	24	محاسب
0%	0	مدير مالي
10%	6	رئيس قسم
10%	6	مراجع
40%	24	أخرى
100%	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

شكل (4/2/3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول والشكل (4/2/3) يتضح أن 24 من أفراد عينة الدراسة هم محاسبين بنسبة بلغت 40%، بينما هنالك 6 رؤساء أقسام ومراجعين بنسبة متساوية بلغت 10% لكل مسمي وظيفي، ولا توجد نسبة تذكر للمدراء الماليين، بينما هنالك 24 من أفراد عينة الدراسة لهم مسميات وظيفية غير التي تم ذكرها بنسبة 40%، عليه يخلص الباحث الي ان أغلب الإجابات تم الحصول عليها من محاسبين ورؤساء أقسام ومراجعين ويمتلكون خبرة عملية تمكنهم من فهم عبارات الإستبانة وبالتالي الثقة في النتائج المتحصل عليها.

5/ سنوات الخبرة:

جدول (5/2/3)

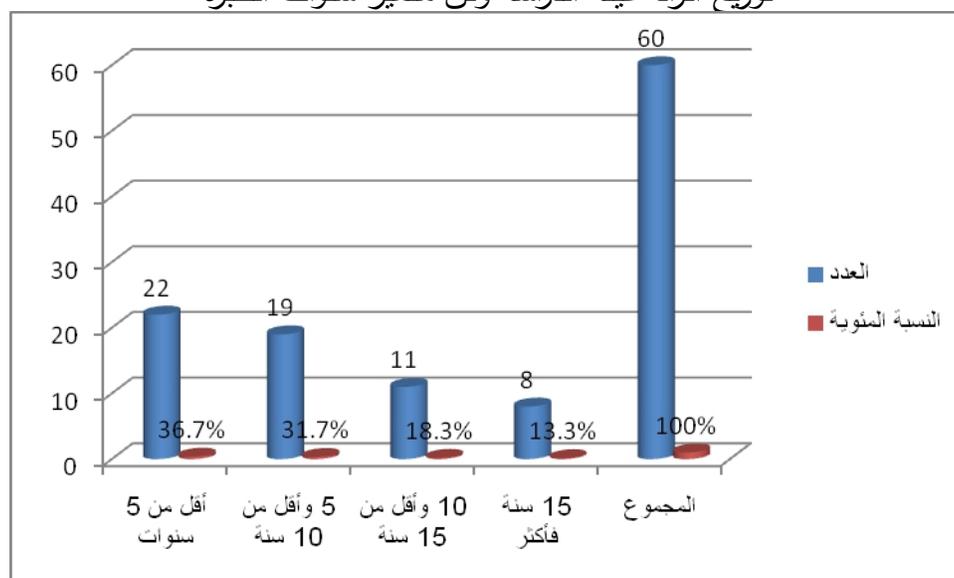
توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	22	36.7%
5 وأقل من 10 سنة	19	31.7%
10 وأقل من 15 سنة	11	18.3%
15 سنة فأكثر	8	13.3%
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

شكل (5/2/3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول والشكل (5/2/3) يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يمتلكون خبرة تقل عن 5 سنوات وعددهم 22 بنسبة 36.7%، يليهم من لديهم خبرة تتراوح بين 5 وأقل من 10 سنة وعددهم 19 بنسبة 31.7%، يليهم من لديهم خبرة تتراوح بين 10 وأقل من 15 سنة وعددهم 11 بنسبة بلغت 18.3%، وأخيراً من لديهم خبرة أكثر من 15 سنة وعددهم 3 بنسبة 7.5%، عليه يخلص الباحث الي أن أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية كافية وعلي علم تام لعبارات الإستبانة وهو مؤشر ايجابي لإعطاء الباحث الضوء الأخضر للوثوق بإجابات المبحوثين.

ثالثاً: تحليل الدراسة

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية وقياس الأنشطة الإجتماعية.

العبرة الأولى: المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلي تحديد.

جدول (6/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى للفرضية الأولى

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
43.3 %	26	أوافق بشدة
30 %	18	أوافق
18.3 %	11	محايد
6.7 %	4	لا أوافق
1.7 %	1	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (6/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أن المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلي تحديد وعددهم 26 بنسبة (43.3%)، يليهم من يوافقون علي ذلك وعددهم 18 بنسبة (30%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 11 بنسبة 18.3%، ثم من لا يوافقون علي ذلك وعددهم 4 بنسبة 6.7%، وأخيراً من لا

يوافقون بدون تشدد وهو فرد واحد بنسبة 1.7%، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 73.3% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 8.4%.

العبرة الثانية: يوجد نظام سليم لأنشطة المسؤولية الإجتماعية يمكن من قياس الأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية.

جدول (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبرة الثانية للفرضية الأولى

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
31.7%	19	أوافق بشدة
46.7%	28	أوافق
13.3%	8	محايد
8.3%	5	لا أوافق
0%	0	لاأوافق بشدة
100%	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (7/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه يوجد نظام سليم لأنشطة المسؤولية الإجتماعية يمكن من قياس الأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية وعددهم 28 بنسبة (46.7%)، يليهم من يوافقون علي ذلك بشدة وعددهم 19 بنسبة (31.7%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وهو فرد واحد بنسبة 13.3%، ثم من لا يوافقون بدون بتشدد وهم 5 افراد بنسبة 8.3%، ولا توجد نسبة تذكر لغير الموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 78.4% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 8.3%.

العبارة الثالثة: تعمل محاسبة الأداء الاجتماعي علي تقويم وكفاءة البرامج الخاصة بالأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية.

جدول (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة للفرضية الأولى

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
45 %	27	أوافق بشدة
45 %	27	أوافق
3.3 %	2	محايد
6.7 %	4	لا أوافق
0 %	0	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (8/2/3) يتضح أن 27 من افراد عينة الدراسة بنسبة بلغت (45%) يوافقون بشدة علي أنه تعمل محاسبة الأداء الاجتماعي علي تقويم وكفاءة البرامج الخاصة بالأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية وكذلك 27 منهم يوافقون بدون تشدد بنفس النسبة وهي (45%)، يليهم من لا يوافقون علي ذلك وعددهم 4 بنسبة (6.7%)، وأخيراً المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 2 بنسبة 3.3%، ولا توجد نسبة تذكر لغير الموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 90% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 6.7%.

العبارة الرابعة: يمكن وضع نظام فعال للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من إعداد تقارير الأنشطة الاجتماعية لإتخاذ قرارات رشيدة.

جدول (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة للفرضية الأولى

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
61.7 %	37	أوافق بشدة
26.7 %	16	أوافق
10 %	6	محايد
1.6 %	1	لا أوافق
0 %	0	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (9/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه يمكن وضع نظام فعال للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية من إعداد تقارير الأنشطة الإجتماعية لإتخاذ قرارات رشيدة وعددهم 37 بنسبة (61.7%)، يليهم من يوافقون بدون تشدد علي ذلك وعددهم 16 بنسبة (26.7%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 6 بنسبة 10%، وأخيراً من لا يوافقون علي ذلك وهو فرد واحد بنسبة 1.6%، ولا توجد نسبة تذكر لغير الموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 88.4% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 1.6%.

العبرة الخامسة: ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالقياس المحاسبي الملائم للأنشطة الإجتماعية.

جدول (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة للفرضية الأولى

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
48.3 %	29	أوافق بشدة
31.7 %	19	أوافق
18.3 %	11	محايد
1.7 %	1	لا أوافق
0 %	0	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (10/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالقياس المحاسبي الملائم للأنشطة الإجتماعية وعددهم 29 بنسبة (48.3%)، يليهم من يوافقون علي ذلك بدون تشدد وعددهم 19 بنسبة (31.7%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 11 بنسبة 18.3%، وأخيراً من لا يوافقون علي ذلك بدون تشدد وهو فرد واحد بنسبة 1.7%، ولا توجد نسبة تذكر لغير الموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 80% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 1.7%.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية والإفصاح

المحاسبي المحاسبي في القوائم المالية.

العبرة الأولى: يساهم إصدار قوانين وتشريعات للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في ملائمة الإفصاح

المحاسبي للأنشطة في التقارير المالية.

جدول(11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبرة الأولى للفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
43.3 %	26	أوافق بشدة
38.3 %	23	أوافق
13.3 %	8	محايد
5 %	3	لا أوافق
0 %	0	لأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول(11/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه يساهم إصدار قوانين وتشريعات للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في ملائمة الإفصاح المحاسبي للأنشطة في التقارير المالية وعددهم 26 بنسبة (43.3%)، يليهم من يوافقون علي ذلك بدون تشدد وعددهم 23 بنسبة (38.3%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 8 بنسبة 13.3%، وأخيراً من لا يوافقون علي ذلك بدون تشدد وهم 3 افراد بنسبة 5%، ولا توجد نسبة تذكر لغير الموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 81.6% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 5%.

العبرة الثانية: تؤدي أساليب المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية الي إفصاح المعلومات الإجتماعية غير المالية.

جدول(12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبرة الثانية للفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
25 %	15	أوافق بشدة
50 %	30	أوافق
16.7 %	10	محايد
8.3 %	5	لا أوافق
0 %	0	لأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (12/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه تؤدي أساليب المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية الي إفصاح المعلومات الإجتماعية غير المالية وعددهم 30 بنسبة (50%)، يليهم من يوافقون بشدة علي ذلك وعددهم 15 بنسبة (25%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 10 بنسبة 16.7%، وأخيراً من لا يوافقون علي ذلك وهم 5 أفراد بنسبة 8.3%، ولا توجد نسبة تذكر لغير الموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 75% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 8.3%.

العبارة الثالثة: تسهم المحاسبة عن المسؤولية في تحديد قوائم وتقارير ملائمة للإفصاح المحاسبي.

جدول (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة للفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
40 %	24	أوافق بشدة
46.7 %	28	أوافق
3.3 %	2	محايد
10 %	6	لا أوافق
0 %	0	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (13/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بدون تشدد علي أنه تسهم المحاسبة عن المسؤولية في تحديد قوائم وتقارير ملائمة للإفصاح المحاسبي وعددهم 28 بنسبة (46.7%)، يليهم من يوافقون بشدة وعددهم 24 بنسبة (40%)، يليهم من لا يوافقون بدون تشدد بعدد متساوي بلغ 6 بنسبة بلغت 10%، وأخيراً المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 2 بنسبة 3.3%، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 86.7% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 10%.

العبرة الرابعة: ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالإفصاح المحاسبي الملائم في القوائم المالية.

جدول (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبرة الرابعة للفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
36.7 %	22	أوافق بشدة
45 %	27	أوافق
13.3 %	8	محايد
3.3 %	2	لا أوافق
1.7 %	1	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (14/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالإفصاح المحاسبي الملائم في القوائم المالية وعدددهم 27 بنسبة (45%)، يليهم من يوافقون علي ذلك بدون تشدد وعدددهم 22 بنسبة (36.7%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعدددهم 8 بنسبة 13.3%، ثم من لا يوافقون علي ذلك وعدددهم 2 بنسبة 3.3%، وأخيراً غير الموافقين بشدة علي ذلك وهو فرد واحد بنسبة 1.7%، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 81.7% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 5%.

العبرة الخامسة: المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الإجتماعي إذا ترك لها الخيار.

جدول (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبرة الخامسة للفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
38.3 %	23	أوافق بشدة
40 %	24	أوافق
15 %	9	محايد
5 %	3	لا أوافق
1.7 %	1	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (15/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بدون تشدد علي أن المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الإجتماعي إذا ترك لها الخيار وعددهم 24 بنسبة (40%)، يليهم من يوافقون علي ذلك بشدة وعددهم 23 بنسبة (38.3%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 9 بنسبة 15%، ثم من لا يوافقون علي ذلك بدون تشدد وعددهم 3 بنسبة 5%، وأخيراً غير الموافقين بشدة علي ذلك وهو فرد واحد بنسبة 1.7%، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 78.3% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 6.7%.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية للمجتمع المحلي والعائد الإجتماعي في الشركات الصناعية.

العبارة الأولى: يكفل إعداد التقارير والقوائم المالية إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع لمستوي الأداء الإجتماعي.

جدول (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى للفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
41.7 %	25	أوافق بشدة
23.3 %	14	أوافق
21.7 %	13	محايد
13.3 %	8	لا أوافق
0 %	0	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (16/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه يكفل إعداد التقارير والقوائم المالية إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع لمستوي الأداء الإجتماعي وعددهم 25 بنسبة (41.7%)، يليهم من يوافقون علي ذلك وعددهم 14 بنسبة (23.3%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 13 بنسبة 21.7%، وأخيراً من لا يوافقون علي ذلك

وعدددهم 8 بنسبة 13.3%، ولا توجد نسبة تذكر لغير الموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 65% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 13.3%.

العبارة الثانية: يفصح المشروع عن أدائه الإجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية.

جدول(17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية للفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
36.7 %	22	أوافق بشدة
45 %	27	أوافق
13.3 %	8	محايد
5 %	3	لا أوافق
0 %	0	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول(17/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بدون تشدد علي أنه يفصح المشروع عن أدائه الإجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية وعدددهم 19 بنسبة (48.7%)، يليهم من يوافقون بشدة علي ذلك وعدددهم 27 بنسبة (45%)، يليهم من يوافقون بشدة وعدددهم 22 بنسبة 36.7%، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعدددهم 8 بنسبة 13.3%، وأخيراً غيرالموافقين علي ذلك وعدددهم 3 بنسبة 5%، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 81.7% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 5%.

العبارة الثالثة: تسهم الشركات الصناعية في إقامة المشاريع ذات الطابع التنموي المجتمعي.

جدول(18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
50 %	30	أوافق بشدة
36.7 %	22	أوافق
6.7 %	4	محايد
6.7 %	4	لا أوافق
0 %	0	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (18/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه تسهم الشركات الصناعية في إقامة المشاريع ذات الطابع التنموي المجتمعي وعددهم 30 بنسبة (50%)، يليهم من يوافقون علي ذلك بدون تشدد وعددهم 22 بنسبة (36.7%)، يليهم من لا يوافقون علي ذلك والمحايدون البالغ عددهم 4 بنسبة متساوية 6.7%، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 86.7% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 6.7%.

العبارة الرابعة: تعمل الشركات الصناعية علي تقديم الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني.

جدول (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
38.3 %	32	أوافق بشدة
35 %	21	أوافق
6.7 %	4	محايد
5 %	3	لا أوافق
0 %	0	لاأوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (19/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه تعمل الشركات الصناعية علي تقديم الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني وعددهم 32 بنسبة (38.3%)، يليهم من يوافقون بدون تشدد علي ذلك وعددهم 21 بنسبة (35%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 4 بنسبة 6.7%، وأخيراً من لا يوافقون علي ذلك وعددهم 3 بنسبة 5%، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 73.3% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 5%.

العبرة الخامسة: تسهم الشركات الصناعية في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع.

جدول (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	مستوي الموافقة
60 %	36	أوافق بشدة
31.7 %	19	أوافق
5 %	3	محايد
3.3 %	2	لا أوافق
0 %	0	لا أوافق بشدة
100 %	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (20/2/3) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه تسهم الشركات الصناعية في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع وعددهم 36 بنسبة (60%)، يليهم من يوافقون علي ذلك بدون تشدد وعددهم 19 بنسبة (31.7%)، يليهم المحايدون وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهرُوا موافقة أو عدم موافقة وعددهم 3 بنسبة 5%، وأخيراً من لا يوافقون بشدة علي ذلك وعددهم 2 بنسبة 3.3%، ولا توجد نسبة تذكر لغير الموافقين بشدة علي ذلك، عليه يجد الباحث أن نسبة الموافقين 91.7% وهي أكبر من نسبة غير الموافقين البالغة 3.3%.

رابعاً: عرض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء قام الباحث بإستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل علي حدة ولتحديد مستوي الموافقة بناءً علي قيمة الوسط الحسابي لأسئلة الإستبانة تم إستخدام مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح بالجدول (21/2/3).

جدول (21/2/3)

مستوي الموافقة بناءً علي مقياس ليكارت الخماسي

مستوي الموافقة	قيمة الوسط الحسابي
أوافق بشدة	1.79 / 1
أوافق	2.59 / 1.8
محايد	3.39 / 2.6
لا اوافق	4.19 / 3.4
لا أوافق بشدة	5 / 4.2

المصدر: إعداد الباحث، 2016م

أولاً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تتص فرضية الدراسة الأولى من فرضيات الدراسة علي أن " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية وقياس الأنشطة الإجتماعية" والغرض من هذه الفرضية هو معرفة هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية وقياس الأنشطة الإجتماعية أم لا؟ وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى ويتم ذلك عن طريق حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى كما في الجدول (22/2/3):

جدول (22/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الموافقة
1	المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلي تحديد	1.97	1.048	أوافق
2	يوجد نظام سليم لأنشطة المسؤولية الإجتماعية يمكن من قياس الأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية	2.02	0.922	أوافق
3	تعمل محاسبة الأداء الإجتماعي علي تقويم وكفاءة البرامج الخاصة بالأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية	1.75	0.869	أوافق بشدة

أوافق بشدة	0.765	1.54	يمكن وضع نظام فعال للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من إعداد تقارير الأنشطة الاجتماعية لإتخاذ قرارات رشيدة	4
أوافق بشدة	0.919	1.72	ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالقياس المحاسبي الملائم للأنشطة الاجتماعية	5

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من الجدول (22/2/3) يلاحظ ما يلي:

1. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الأولى بالنسبة للفرضية الأولى هي (1.97) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلي تحديد
2. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الثانية بالنسبة للفرضية الأولى هي (2.02) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه يوجد نظام سليم لأنشطة المسؤولية الاجتماعية يمكن من قياس الأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية.
3. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الثالثة بالنسبة للفرضية الأولى هي (1.75) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه تعمل محاسبة الأداء الاجتماعي علي تقويم وكفاءة البرامج الخاصة بالأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية.
4. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الرابعة بالنسبة للفرضية الأولى هي (1.54) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه يمكن وضع نظام فعال للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من إعداد تقارير الأنشطة الاجتماعية لإتخاذ قرارات رشيدة.

5. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الخامسة بالنسبة للفرضية الأولى هي (1.72) وبناء علي مقياس

ليكاتر الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه ترتبط المحاسبة عن المسؤولية

الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالمقياس المحاسبي الملائم للأنشطة الإجتماعية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد العينة متفقون علي تلك الإجابات، لذلك قام الباحث بإستخدام إختبار

مربع كاي لتحديد الفروق هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم لا؟ والجدول (13/2/3) يلخص نتائج إختبار

مربع كاي.

جدول (23/2/3)

نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد	33.016	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق
2	يوجد نظام سليم لأنشطة المسؤولية الإجتماعية يمكن من قياس الأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية	20.639	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق
3	تعمل محاسبة الأداء الإجتماعي علي تقويم وكفاءة البرامج الخاصة بالأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية	36.508	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
4	يمكن وضع نظام فعال للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية من إعداد تقارير الأنشطة الإجتماعية لإتخاذ قرارات رشيدة	48.836	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
5	ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالمقياس المحاسبي الملائم للأنشطة الإجتماعية	29.689	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستهانة، 2016م

من خلال الجدول (23/2/3) يمكن تفسير النتائج التالية:

1. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة

الأولي في الفرضية الأولى (صفر) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين

إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، أي أن أفراد العينة يوافقون علي أن المحاسبة عن

المسؤولية الإجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلي تحديد.

2. بلغت القيمة الإحصائية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية في الفرضية الأولى (صفر) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، أي أن أفراد العينة يوافقون علي أنه يوجد نظام سليم لأنشطة المسؤولية الإجتماعية يمكن من قياس الأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية.

3. بلغت القيمة الإحصائية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة في الفرضية الأولى (صفر) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه تعمل محاسبة الأداء الإجتماعي علي تقويم وكفاءة البرامج الخاصة بالأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية.

4. بلغت القيمة الإحصائية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة في الفرضية الأولى (صفر) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه يمكن وضع نظام فعال للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية من إعداد تقارير الأنشطة الإجتماعية لإتخاذ قرارات رشيدة.

5. بلغت القيمة الإحصائية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة في الفرضية الأولى (صفر) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالقياس المحاسبي الملائم للأنشطة الإجتماعية.

من الجدول (23/2/3) يلاحظ انه توجد فروق معنوية بين اجابات المبحوثين لجميع عبارات الفرضية الأولى وهذه الفروق لصالح الموافقين والموافقين بشدة علي كل ما جاء في الفرضية الأولى،أي أنها متحققة ولصالح الموافقين والموافقين بشدة.

ثانياً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تتص فرضية الدراسة الثانية من فرضيات الدراسة علي أن " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية" والغرض من هذه الفرضية معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية أم لا؟ وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية ويتم ذلك عن طريق حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية كما في الجدول (24/2/3):

جدول (24/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الموافقة
1	يساهم إصدار قوانين وتشريعات للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في ملائمة الإفصاح المحاسبي للأنشطة في التقارير المالية	1.8	0.86	أوافق
2	تؤدي أساليب المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية الي إفصاح المعلومات الإجتماعية غير المالية	2.08	0.869	أوافق
3	تسهم المحاسبة عن المسؤولية في تحديد قوائم وتقارير ملائمة للإفصاح المحاسبي	1.83	0.905	أوافق
4	ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالإفصاح المحاسبي الملائم في القوائم المالية	1.88	0.885	أوافق
5	المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الإجتماعي إذا ترك لها الخيار	1.92	0.944	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من الجدول (24/2/3) يلاحظ ما يلي:

1. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الأولى بالنسبة للفرضية الثانية هي (1.8) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه يساهم إصدار قوانين وتشريعات للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في ملائمة الإفصاح المحاسبي للأنشطة في التقارير المالية.
2. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الثانية بالنسبة للفرضية الثانية هي (2.08) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه تؤدي أساليب المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية الي إفصاح المعلومات الإجتماعية غير المالية.
3. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الثالثة بالنسبة للفرضية الثانية هي (1.83) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه تسهم المحاسبة عن المسؤولية في تحديد قوائم وتقارير ملائمة للإفصاح المحاسبي.
4. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الرابعة بالنسبة للفرضية الثانية هي (1.88) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالإفصاح المحاسبي الملائم في القوائم المالية.
5. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الخامسة بالنسبة للفرضية الثانية هي (1.92) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الإجتماعي إذا ترك لها الخيار.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد العينة متفقون علي تلك الإجابات، لذلك قام الباحث بإستخدام إختبار مربع كاي لتحديد الفروق هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم لا؟ والجدول (25/2/3) يلخص نتائج إختبار مربع كاي.

جدول (25/2/3)

نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي عبارات الفرضية الثانية

م	العبرة	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية	الفروق	لصالح
1	يساهم إصدار قوانين وتشريعات للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في ملائمة الإفصاح المحاسبي للأنشطة في التقارير المالية	25.2	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق
2	تؤدي أساليب المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية الي إفصاح المعلومات الإجتماعية غير المالية	23.333	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق
3	تسهل المحاسبة عن المسؤولية في تحديد قوائم وتقارير ملائمة للإفصاح المحاسبي	33.333	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق
4	ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالإفصاح المحاسبي الملائم في القوائم المالية	46.833	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق
5	المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الإجتماعي إذا ترك لها الخيار	39.667	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من خلال الجدول (25/2/3) يمكن تفسير النتائج التالية:

1. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى في الفرضية الثانية (صفر) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه يساهم إصدار قوانين وتشريعات للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في ملائمة الإفصاح المحاسبي للأنشطة في التقارير المالية.

2. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية في الفرضية الثانية (صفر) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن

الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه تؤدي أساليب المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية الي إفصاح المعلومات الإجتماعية غير المالية.

3. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة في الفرضية الثانية (صفر) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه تسهم المحاسبة عن المسؤولية في تحديد قوائم وتقارير ملائمة للإفصاح المحاسبي.

4. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة في الفرضية الثانية (صفر) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالإفصاح المحاسبي الملائم في القوائم المالية.

5. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة في الفرضية الثانية (صفر) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الإجتماعي إذا ترك لها الخيار.

من الجدول (25/2/3) يلاحظ انه توجد فروق معنوية بين اجابات المبحوثين لجميع عبارات الفرضية الثانية وهذه الفروق لصالح الموافقين والموافقين بشدة علي كل ما جاء في الفرضية الثانية، أي أنها متحققة لصالح الموافقين.

ثالثاً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص فرضية الدراسة الثالثة من فرضيات الدراسة علي أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية للمجتمع المحلي والعائد الإجتماعي في الشركات الصناعية" والغرض من هذه الفرضية هو معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية للمجتمع المحلي والعائد الإجتماعي في الشركات الصناعية أم لا؟ وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة ويتم ذلك عن طريق حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة كما في الجدول (26/2/3):

جدول (26/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الموافقة
1	يكفل إعداد التقارير والقوائم المالية إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع لمستوي الأداء الإجتماعي	2.08	1.085	أوافق
2	يفصح المشروع عن أدائه الإجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية	1.89	0.839	أوافق
3	تسهم الشركات الصناعية في إقامة المشاريع ذات الطابع التنموي المجتمعي	1.69	0.867	أوافق بشدة
4	تعمل الشركات الصناعية علي تقديم الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني	1.63	0.23	أوافق بشدة
5	تسهم الشركات الصناعية في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع	1.57	0.865	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة، 2016م

من الجدول (26/2/3) يلاحظ ما يلي:

1. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الأولى بالنسبة للفرضية الثالثة هي (2.08) وبناء علي

مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه يكفل إعداد التقارير والقوائم

المالية إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع لمستوي الأداء الإجتماعي

2. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الثانية بالنسبة للفرضية الثالثة هي (1.89) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه يفصح المشروع عن أدائه الإجماعي ضمن التقارير المالية السنوية.

3. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الثالثة بالنسبة للفرضية الثالثة هي (1.69) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه تسهم الشركات الصناعية في إقامة المشاريع ذات الطابع التنموي المجتمعي

4. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الرابعة بالنسبة للفرضية الثالثة هي (1.63) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه تعمل الشركات الصناعية علي تقديم الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني.

5. بما أن قيمة الوسط الحسابي للعبارة الخامسة بالنسبة للفرضية الثالثة هي (1.57) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه تسهم الشركات الصناعية في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد العينة متفقون علي تلك الإجابات، لذلك قام الباحث بإستخدام إختبار مربع كاي لتحديد الفروق هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم لا؟ والجدول (27/2/3) يلخص نتائج إختبار مربع كاي.

جدول (27/2/3)

نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

م	العبرة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	نصالح
1	يكفل إعداد التقارير والقوائم المالية إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع لمستوي الأداء الإجتماعي	9.885	0.02	ذات دلالة إحصائية	أوافق
2	يفصح المشروع عن أدائه الإجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية	24.443	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق
3	تسهم الشركات الصناعية في إقامة المشاريع ذات الطابع التنموي المجتمعي	35.852	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
4	تعمل الشركات الصناعية علي تقديم الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني	39.333	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
5	تسهم الشركات الصناعية في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع	75.967	صفر	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستهانة، 2016م

من خلال الجدول (27/2/3) يمكن تفسير النتائج التالية:

1. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن

العبرة الأولى في الفرضية الثالثة (0.02) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني

أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، أي أن أفراد العينة يوافقون

علي أنه يكفل إعداد التقارير والقوائم المالية إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع

لمستوي الأداء الإجتماعي.

2. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن

العبرة الثانية في الفرضية الثالثة (صفر) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني

أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، أي أن أفراد العينة يوافقون

علي أنه يفصح المشروع عن أدائه الإجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية.

3. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن

العبرة الثالثة في الفرضية الثالثة (صفر) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني

أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه تسهم الشركات الصناعية في إقامة المشاريع ذات الطابع التنموي المجتمعي.

4. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة في الفرضية الثالثة (صفر) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه تعمل الشركات الصناعية علي تقديم الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني.

5. بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة في الفرضية الثالثة (صفر) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه تسهم الشركات الصناعية في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع

من الجدول (27/2/3) يلاحظ انه توجد فروق معنوية بين اجابات المبحوثين لجميع عبارات الفرضية الثالثة وهذه الفروق لصالح الموافقين والموافقين بشدة علي كل ما جاء في الفرضية الثالثة،أي أنها متحققة ولصالح الموافقين والموافقين بشدة.

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحث الى النتائج التالية :

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عالية جداً بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية وقياس الأنشطة الإجتماعية.

2. المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلي تحديد.

3. وجود نظام سليم لأنشطة المسؤولية الإجتماعية مكن من قياس وإعداد تقارير الأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية، لإتخاذ قرارات رشيدة.

4. تعمل محاسبة الأداء الإجتماعي علي تقويم وكفاءة البرامج الخاصة بالأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية.

5. ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالقياس المحاسبي الملائم للأنشطة الإجتماعية.

6. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

7. إصدار قوانين وتشريعات للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية أدت الي ملائمة الإفصاح المحاسبي للأنشطة في التقارير المالية

8. أساليب المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية زادت من جودة إفصاح المعلومات الإجتماعية غير المالية، من خلال تحديد قوائم وتقارير ملائمة للإفصاح المحاسبي.

9. ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالإفصاح المحاسبي الملائم في القوائم المالية

10. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي والعائد الإجتماعي في الشركات الصناعية.

11. إعداد القوائم المالية يكفل عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع لمستوي الأداء الإجتماعي.

12. تفصح الشركات الصناعية عن أدائها الإجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية.

13. تقوم الشركات الصناعية علي تقديم الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني وذلك بإقامة المشاريع ذات الطابع التنموي المجتمعي، مما يحد من مشكلة البطالة في المجتمع.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي :

1. إلزام الشركات الصناعية لتفعيل النظام المحاسبي لضمان دقة القياس المحاسبي

لأنشطة المسؤولية الإجتماعية.

2. إلزام الشركات الصناعية في توسيع مستوي الإفصاح والشفافية في القوائم المالية

للأنشطة الإجتماعية.

3. إلزام الشركات الصناعية في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة والإفصاح عنها في

الوقت المناسب.

4. زيادة الإهتمام بمتطلبات الإفصاح الإجتماعي لترشيد القرارات لمستخدمي القوائم المالية.

5. العمل علي زيادة وعي المستويات الإدارية المختلفة للشركات الصناعية بأهمية

المسؤولية الإجتماعية.

6. أن تساهم الجامعات والهيئات المهنية المختلفة في تطوير محاسبة المسؤولية الإجتماعية

وتشجيع البحوث النظرية والتطبيقية في مجال المحاسبة الإجتماعية كأحد القضايا

المعاصرة.

7. إلزام الشركات الصناعية في تقديم تقارير دورية مفصلة عن مختلف الأمور المتعلقة

بالأنشطة الإجتماعية إلي الجهات المختلفة.

8. الإستفادة من نتائج هذا البحث في تحقيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية لدي مديري الشركات الصناعية بتبصيرهم بأن الأهداف الإجتماعية للشركات لا تقل أهميتها عن الأهداف الإقتصادية.

ثالثاً: التوصيات بدراسات مستقبلية:

يوصي الباحث بأن تشمل مجالات الدراسات المستقبلية بالتوسع في دراسات الموضوعات الآتية والتي لها علاقة بموضوع البحث:

1. دور المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

2. مدي تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية بالقوائم المالية.

3. دور المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

4. الإهتمام بالتأهيل العلمي والتدريب لمحاسبة المسؤولية الإجتماعية والتي تحتاج إلي مهارات خاصة من جانب المحاسب.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب

1. أحمد حلمي جمعة، المدخل السلوكي في المحاسبة المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م).
2. حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2000م).
3. خالد أمين عبد الله وآخر، أساسيات المحاسبة وطرقها، ط2 (عمان: دار وائل للنشر، 2001).
4. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الي المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر 2003م).
5. رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).
6. السعيد عبد العزيز شعيب، نحو نظرية للمحاسبة الاجتماعية، (جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 1990م).
7. طارق عبدالعال حمادة، التقارير المالية، (عمان: بدون دار نشر، 2007م).
8. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الثالث، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
9. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الإئتمان، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
10. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: دار السلاسل، 1990م).

11. عبد المنعم عوض وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية، (ب ن، ب ت).
12. كمال النقيب، تطور الفكر المحاسبي، (عمان: مطبعة الزرقاء، 1999م).
13. محمد الفيومي، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م).
14. محمد الصبان، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة زالبحوث العلمية، 1978م.
15. محمد بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م).
16. محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، (الاسكندرية: القاهرة، دار المكتب الجامعي للنشر ، 2007 م).
17. محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في مبادي المحاسبة، (القاهرة: ب ن، 1989م).
18. محمد محمود عبد ربه، دراسات في النظرية المحاسبية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).
19. محمد مطر، موسي السويطي، التأسيس النظري للممارسات المهنية والمحاسبية، ط2، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م).
20. محمود أحمد ابراهيم، المحاسبة المالية، مخرجات نظام المحاسبة المالية، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998م).
21. مؤيد الفضل وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002م).

22. مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006م. 1426هـ).

23. نبيل سلامة، بحوث في المحاسبو والمراجعة الاجتماعية، ط2، (مصر: بورسعيد، مكتبة جلاء الحديثة ، 1999م).

24. نواف فخر وآخرون، المشكلات المحاسبية المعاصرة، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2007م).

25. وليد المعالي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، الاطار الفكري وتطبيقاته، (عمان:، دار حنين للنشر، 1996م).

26. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، ط2، (منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007م).

27. وليد ناجي الحياي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، (عمان: دار مكتبة الحامد، 2002م).

ثانياً: الدوريات

1. أحمد شهير، إمكانية التعبير عن الاداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة الاقتصادية من خلال الاطار الفكري للنظرية المحاسبية، (المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 25، 1998م).

2. أحمد فرغلي محمد، اتجاهات الفكر المحاسبي في مجال محاسبة المسئولية الاجتماعية، مجلة كلية العلوم الإدارية (الرياض: جامعة الرياض، المجلد السابع، 1980م).

3. إسماعيل أحمد إسماعيل ، التكلفة الاجتماعية لتلوث البيئة بين الفكر وإجراءات القياس المحاسبي، (دمشق: مجلة بحوث جامعة حلب، العدد العشرون، 1997م) .
4. حارس كريم العالي، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الاداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، دراسة تطبيقية في مملكة البحرين،، (عمان: الاردن، جامعة فيلادلفيا، المؤتمر العلمي الرابع ، 2004م).
5. زياد يحي وأخرون، أهمية المعلومات المحاسبية في المسؤولية الإجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق علي شركة الجارز لإنتاج الموارد الإنشائية،(بغداد: مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد 67، 2002م).
6. صالح السعد، المراجعة البئية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية إستكشافية،(الرياض: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، المجلد 21، 2007م).
7. عبد الناصر نور ومنير شاكر، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، محاولة بناء نموذج لقياس التكاليف الاجتماعية في الشركات الاردنية، دراسة تطبيقية علي إحدى الشركات الاردنية الصناعية، (عمان:، جامعة الاسراء، ورقة عمل في ندوة المحاسبة الاجتماعية، 2000م).
8. ماجد عادل وغازي فلاح، مدي مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في الأنشطة الإجتماعية ومدي الافصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة (القاهرة: جامعة القاهرة، مكتبة التجارة، العدد 67، 2006م).

9. مجيد جاسم الشرع، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ومدى إتساقها مع المفاهيم المتعارف عليها، مجلة المحاسب القانوني العربي، (عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 106، 1998م).
10. محمد سمير الصبان، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، العدد1، 1978م).
11. نجوى محمد بحر الدين، الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان، دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة، المجلة العلمية (الخرطوم: مجلة جامعة النيلين، كلية التجارة، المجلد الأول، العدد الأول، 2012م).
12. يحي وأخرون، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق علي شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية (مجلة تنمية الرافدين، العدد السابع والستون، المجلد 24، 2002م).
13. يوسف جربوع ، مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، دراسة إستكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة، (فلسطين: مجلة الجامعة الإسلامية ، العدد الأول، المجلد15، 2007 م).
14. يوسف جربوع، مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة،(غزة: مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد 15، العدد 1، 2007م).

15. يوسف جهماني، محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة، مجلة أبحاث اليرموك، (عمان: العدد الرابع، 1996م).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. جورج دانيال غالي، ترشيد القياس المحاسبي للاداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية،

(القاهرة: رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس، 1993م).

2. عائشة عباس العوض، دور حوكمة الشركات في الافصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية

للشركات (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014 م).

3. عبد الكريم عمر الشبلي، القياس والتقرير في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية - نظرياً

وتطبيقاً (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة

النيابين، 1995م).

4. ماهر موسي اللولو، مدي إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات

المساهمة العامة، دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين

للأوراق المالية، (غزة: رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا،

الجامعة الإسلامية، 2009).

5. نواف حامد محمد العليمان، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح

عنها في القوائم المالية الختامية (دمشق: رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة

دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الدراسات العليا، 2010م).

6. نوفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية،(دمشق: رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الدراسات العليا، 2010م)،

7. الهادي ابراهيم فضايلو، المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال،دراسة تحليلية تطبيقية، بالتطبيق علي مصنع الكنوز للصابون والجلسرين (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا،2006م).

رابعاً: التقارير الإدارية

1. التقارير الإدارية الخاصة بشركة أسمنت عطبرة .
2. التقارير الإدارية الخاصة بمصنع أسمنت السلام .

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب تحكيم

السيد / المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع : إستبانة

يتقدم الباحث لسيادتكم بالشكر والتقدير بقبول تحكيم مؤثر الدراسة حيث يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان :-

دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية بالشركات الصناعية - دراسة

ميدانية .

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة . أرجو التكرم بتحكيم فقرات هذه

الدراسة وابداء ارائكم حولها من واقع خبراتكم العلمية والعملية شاكراً ومقدراً لكم تخصيص وقتكم الثمين لهذا

التحكيم علماً بأن ارائكم ومقترحاتكم ستستخدم في مجال البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة وفقاً

لاجراء وخطوات محددة . كما تقتضي أمانة البحث العلمي .

شاكراً ومقدراً لكم حسن تعاونكم .

اعداد الدارس / محمد موسي أحمد عباس .

إشرف الدكتور / مهند جعفر حسن حبيب

ملحق رقم(2): إستبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

السيد /السيدة المحترم / المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع : إستبانة

بالإشارة للموضوع أعلاه يقوم الباحث بإعداد بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان .:

دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قياس الأنشطة الاجتماعية بالشركات الصناعية - دراسة ميدانية .

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة . أرجو التكرم بالإجابة علي عبارات هذه الإستبانة وابداء ارائكم حولها من واقع خبراتكم العلمية والعملية شاكراً ومقدراً لكم تخصيص وقتكم الثمين . علماً بأن ارائكم ومقترحاتكم ستستخدم في مجال البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة .

شاكراً ومقدراً لكم حسن تعاونكم .

إعداد الباحث / محمد موسي أحمد عباس

رقم التلفون 0916315543

012109200

أولاً: البيانات الأساسية :

1- العمر :

- أ/ أقل من 30 سنة () ب/ من 30 إلى 40 سنة ()
ج/ من 41 إلى 50 سنة () د/ من 51 إلى 60 سنة ()
هـ/ من 60 سنة فأكثر ()

2- المؤهل العلمي :

- أ/ بكالوريوس () ب/ دبلوم عالي () ج/ ماجستير ()
د/ دكتوراه () هـ/ اخرى (أذكرها)

3- التخصص :

- أ/ محاسبة () ب/ إدارة أعمال () ج/ اقتصاد ()
هـ/ اخرى (أذكرها)

4/ الوظيفة :

- أ/ محاسب () ب/ مدير مالي () ج/ رئيس قسم ()
د/ مراجع () هـ/ اخرى (أذكرها)

5/ سنوات الخبرة :

- أ/ أقل من 5 سنوات () ب/ من 5 وأقل من 10 سنوات ()
ج/ من 10 وأقل من 15 سنة () د/ 15 سنة فأكثر ()

ثانياً: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية وقياس الأنشطة الإجتماعية					
م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق بشدة
1	المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلي تحديد				
2	يوجد نظام سليم لأنشطة المسؤولية الإجتماعية يمكن من قياس الأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية				
3	تعمل محاسبة الأداء الإجتماعي علي تقويم وكفاءة البرامج الخاصة بالأنشطة الإجتماعية في القوائم المالية				
4	يمكن وضع نظام فعال للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية من إعداد تقارير الأنشطة الإجتماعية لإتخاذ قرارات رشيدة				
5	ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالقياس المحاسبي الملائم للأنشطة الإجتماعية				

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية والإفصاح المحاسبي المحاسبي في القوائم المالية					
م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق بشدة
1	يساهم إصدار قوانين وتشريعات للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في ملائمة الإفصاح المحاسبي للأنشطة في التقارير المالية				
2	تؤدي أساليب المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية الي إفصاح المعلومات الإجتماعية غير المالية				
3	تسهل المحاسبة عن المسؤولية في تحديد قوائم وتقارير ملائمة للإفصاح المحاسبي				
4	ترتبط المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية إرتباطاً وثيقاً بالإفصاح المحاسبي الملائم في القوائم المالية				
5	المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أداؤها الإجتماعي إذا ترك لها الخيار				

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي والعائد الاجتماعي في الشركات الصناعية

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1	يكفل إعداد التقارير والقوائم المالية إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع لمستوي الأداء الاجتماعي					
2	يفصح المشروع عن أدائه الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية					
3	تسهم الشركات الصناعية في إقامة المشاريع ذات الطابع التنموي المجتمعي					
4	تعمل الشركات الصناعية علي تقديم الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني					
5	تسهم الشركات الصناعية في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع					

ملحق رقم(3): قائمة المحكمين

م	الإسم	الدرجة العلمية	العنوان
1	ايهاب عبد الله عباس	أستاذ مشارك	عميد كلية الاقتصاد . جامعة شندي
2	عماد الدين عوض العكام	أستاذ مساعد	رئيس قسم الإعتماد والتقويم الذاتي . كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا
3	زهراء تاج الدين عبد القادر	أستاذ مساعد	قسم المحاسبة . كلية الاقتصاد . جامعة شندي
4	التجاني الطاهر عبد القادر	أستاذ مساعد	رئيس قسم إدارة الأعمال . كلية الاقتصاد . جامعة شندي
5	أمينة بابكر حسين	أستاذ مساعد	قسم إدارة الاعمال . كلية الاقتصاد . جامعة شندي
6	أسامة سيد أحمد عبدالرحمن	ماجستير المحاسبة	رئيس قسم الحسابات بشركة اسمنت عطبرة